متمم

مجلـة ربـع سنويـــة يصدرهـا
مركز التواصل والمعرفة المالية

العدد (الخامس) أكتوبر 2023م

المناطق الاقتصادية الخاصة
نحو وجهة استثمارية عالميـة رائـدة

الريـاض أصبحت وجهة رائدة لاستقطاب مقار الشركـات العالميـة

وزارة المالية تعلن البيـان التمهيدي لميزانية العـام المالي 2024م

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

المحتـــوى

آفاق جديدة للتنمية

يأتي صدور العدد الخامس من مجلة متمم في وقت تشهد فيه المملكة العربية السعودية حراكا اقتصاديا كبيرا في ظل مواصلة سعيها الحثيث لتنويع اقتصادها وفتح آفاق جديدة للتنمية وتحسين بيئتها الاستثمارية كوجهة عالمية رائدة وهو ما ترجمته مؤخرا بإعلانها عن إنشاء 4 مناطق اقتصادية خاصة لتكون مصدرا جديدا وموردا يسهم في تحقيق نهضتها الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة لأبنائها وبناتها.

وفي هذا العدد استعرض أمين عام هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة الأستاذ نبيل خوجة مزايا المناطق الاقتصادية الخاصة وأهميتها، كذلك ركز العدد على تقرير خبراء صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة للعام 2023 وتسليط الضوء على لقاء متمم الشهري الذي أقيم بعنوان "الاقتصاد السعودي في ميزان خبراء صندوق النقد الدولي " وشارك به مسؤولون من القطاع المالي بالمملكة ورئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى المملكة.

كما تضمن العدد تقارير متنوعة منها تقرير بعنوان "المملكة تعود لغزو الفضاء برؤية جديدة تخدم البشرية"، وآخر حول أبرز منجزات مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية. كذلك سلط العدد الضوء على أهم الأحداث المحلية والعربية والدولية، خاصة الأحداث المتعلقة بالشأنين المالي والاقتصادي، أيضا تطرق العدد لمشاركة المملكة في العديد من المؤتمرات والمناسبات الدولية المالية والاقتصادية.

04
موضوع العدد

08
ضيف العدد

24
أحداث

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم).

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : 966118216160+ - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

المملكة على أعتاب عهد اقتصادي جديد
لتصدر مشهد التجارة الإقليمية والدولية

فضل البوعينين
عضو مجلس الشورى

رؤية 2030 والمناطق الاقتصادية الخاصة

حول هذا الموضوع تحدث في البداية لمجلة متمم، عضو مجلس الشورى فضل البوعينين، قائلاً:

تعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة الأربع التي أعلن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله – عن إنشائها مؤخراً في الرياض وجازان وميناء رأس الخير ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية شمال مدينة جدة، توجها مهما يعزّز مواصلة خطوات التغيير لتحقيق تنويع الموارد الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، ويواكب برنامجاً طويل المدى يستهدف جذب الشركات الدولية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق توجهات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، التي تركز على قطاعات التصنيع والتكنولوجيا الحيوية والحوسبة السحابية.

وعـــن استثمـار المملكـــة لموقعهـا الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر والخليج العربي، أوضـــح البوعينيـــن:

أن هـذا التوجـه الجديـد جـاء لخلـق مناطق اقتصاديـة عالمية، مستفيدة من مقوماتها المتاحة ومنهـا الموانئ الحديثـة، والبنية التحتيـة العالميـة، مـا سيسـهم في رفـع تنافسـيتها، وقدرتهـا على جذب الاسـتثمارات الأجنبية، ودعـم النهضـة الصناعيـة، وتأسـيس الشـركات الوطنيـة، وتعزيـز النمـو، وزيـادة حجـم الصـادرات السـعودية"، متوقعـا أن تعيـد المناطـق الاقتصاديـة السـعودية رسـم خريطـة طـرق التجارة الإقليمية، نظرا لإشـرافها علـى طـرق التجـارة بيـن الشـرق والغـرب والشـمال والجنـوب، ما يجعلها وجهة للشـركات العالمية الباحثـة عـن الوصـول السـريع للقارة الأفريقية وأسـواق الشرق الأوسـط.

كما تطـرق البوعينيـن في حديثه إلـى الموانـئ العالميـة الحديثـة بتخصصاتهـا، التجاريـة والصناعية، فـي المناطـق الاقتصاديـة، مشـيرا إلـى أن تلـك الموانـئ ستسـهم من خـلال ربطها عالميا فـي توفير المـواد الأولية بقطاع البتروكيماويـات، والمعـادن، والصناعـات التحويليـة، وصناعـة السـفن، والسـيارات، ممـا يُعـزز ويُوجـد ميـزة تنافسـية بتلـك المناطـق، ويجعلهـا قـادرة علـى جـذب الاسـتثمارات والشـركات الكبـرى مـن الخـارج والداخـل.

أهميـة المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة للحوسـبة

وفيمـا يتعلـق بالمنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة للحوسـبة السـحابية والمعلوماتيـة، قـال البوعينيـن: "إنهـا قاعـدة مهمـة لتنفيـذ اسـتراتيجية «الحوسـبة السـحابية أولاً» فـي المملكـة، المعـززة للابتـكار ونقـل التقنيـة والتوسـع فـي البنيـة الرقميـة، وبما يسـهم فـي تنميـة الاقتصاد الرقمـي مسـتقبلا، حيـث سـتعزز المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة بالحوسـبة السـحابية مكانـة مدينة الريـاض عالميـا كممـر للشـركات العالمية الكبرى، وتؤكد تنافسـيتها ضمن المـدن الأكبـر اقتصاديا، كما سـترفع مـن تنافسـيتها وقدرتهـا على جذب الاسـتثمارات والشركات الرقميـة الرائـدة لتشـكيل قاعـدة تنموية شـاملة، وداعمـة للاقتصاد المعرفـي".

وحـول اسـتقطاب الاسـتثمارات فـي المناطـق الاقتصاديـة الخاصـة، أوضـح البوعينيـن أنهـا سـتخلق أيضـاً فرصـاً نوعيـة للشـركات المحلية وروّاد الأعمال وسـتحفز المنشـآت الصغيـرة على العمل والتوسـع مسـتفيدة مـن المنـاخ الاسـتثمـــاري والتشـريعـــات الداعمة للصناعة، والتجـارة، والإبـداع، والابتـكار.

واستطـــرد قـــائلا: "مصـادر الاقتصـــاد، واستـثـمـــار المقومـــات، وتعزيـــز مكانة المملكـة بيـن دول العالـم، ورفع تنافسـيتها، وجعلهـا وجهـة عالميـة للاسـتثمارات، مـن أهـم أهـداف رؤيـة السـعودية 2030، وهـو مـا يقـوم علـى تنفيـذه بكفـاءة عاليـة سـمو ولـي العهـد، وعـدد مـن الإنجـازات تم تحقيقهـا خلال السـنوات القليلة الماضيـة، ومـا زال هنـاك الكثيـر مـن البرامـج والمشـــروعات النوعيـــة المحققـــة للأهـداف الاستراتيجيـــة، حيـــث يـتم طرحهـا تباعـاً وفـق الإنجـازات والأرقـام المحققة، وبما يسـهم فـــي تكاملهـــا للوصـول إلى المستهـــدفات وفقـــاً لـــكل توجـــه جديـــد تعمل عليـه الدولـــة عبـــر تكامـل الجهود بيـن مختلـــف القطاعـات".

تحـديـات وفـــرص

هـــانـــي خاشقجـــي
رجل الأعمال والاقتصادي

مـن جانبـه، تحـدث رجـل الأعمال والاقتصـادي هانـي خاشـقجي عـن أبرز التحديـات التي قد تواجه المناطـق الاقتصاديـة الأربـع، والتـي قـد تتمثـل فـي توفيـر البنيـة التحتيـة النموذجيـة لهـا، وإيجـاد وسـائل وخطـط وبرامـج مبتكـرة، تمنحهـا الأفضليـة المسـتمرة، خاصـة إذا وجـدت منافسـات مـع غيرهـا مـن المناطـق الاقتصاديـة الأخـرى فـي المنطقـة، منوها إلـى قرب جنـي ثمـار المناطق هـذه والتي سـتمكّن المملكـة مـن أن تكون مركـزاً مهمـاً للتجـارة العالميـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، مـن خلال خطـط وبرامـج، تحقق الكثيـر مـن النجاحـات فـي دعـم الاقتصـاد الوطنـي. وعـن اختيـار مواقـع المناطـق الاقتصاديـة الأربعـــة يقـول: "اختيارهـا لم يكـن عشـوائياً، وإنمـا جـاء وفق معاييـر فنيـة عاليـة، تسـتهدف تحقيـق انتشـارها، فهـي تتـوزع علـى مختلـف جهـات بلادنـا، مـن شـرقها إلـى وسـطها، وإلـى غربهـا وجنوبهـا، ولـكلٍ منهـا مزايـا متفـرّدة، تعلـي مـن مكانتها وفيما يتعلـق بالمنطقة الاقتصاديـة فـي مدينـة الملـك عبـد اللـه الاقتصاديـة ونصيـب البحـر الأحمـــر مـن التجـارة الخارجيـــة قال خـاشقـجي: إن التجـارة الخارجيـة للمدينـة تقـدر بنحـو 13%، بما يجعـل للمنطقة ميـزة عاليـة فـي الوصـول لسلاسـل الإمداد العالمية، حيث نجـد أن المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة بـرأس الخيـر تتمتـع بموقعهـا الفريـد والاسـتراتيجي علـى الخليـج العربـي، وتخصصها فـي بنـاء السـفن ومنصـات الحفـر البحريـة، وفـي المقابـل، تتميـز المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة فـي جـازان ببنيتهـا التحتيـة الصناعيـة المتقدمة، بما يوفـر الفرصـة كاملـة للصناعـات التعدينيـة والغذائيـة وأعمـال المناولـة اللوجسـتية، فـي حيـن توفـر المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة بالحوسـبة السـحابية فـي الريـاض ميـزة للمملكـة لاستقطـــاب المســـتثمـرين ا لتقنييـن

وعـن تنوع المناطـق الاقتصادية الأربـع فـي الأنشـطة، فضلاً عن تنوعها المكاني، أكد أن المملكة علـى أعتـاب عهـد اقتصـادي جديـد، تتصـدر فيه المشـهد في التجـارة الإقليميـة والدوليـة، كمـا أنهـا سـلكت طريـق التألـق والازدهـار، واختـارت أن تبتكـر وتبـدع فـي تطويـر اقتصادهـا وفـق الممكنات والخيـارات التي تملكهـا، ممـا دفعهـا إلـى أن تطلع على تجـارب الدول الأخرى، وتبـدأ من حيـث انتهـى الآخرون، بعيـداً عـن المحـاكاة والتقليـد الأعمـى. ويضيـف خاشـقجي: "عندما أطلق سـمو ولـي العهد الأميـر محمد بن سـلمان بن عبد العزيـز رؤيـة 2030 وعـد بإعـادة صياغـة الاقتصاد السـعودي من جديـد، وتطويـره وفـق مرتكزات تعتمـــد علـى مصـادر دخـل ثابتـة ومسـتدامة، لا تتأثـــر بالظـــروف والأحوال العالمية، وبلـغ وعـد ولـي العهـد ذروتـه، عندمـا عبّـر عـن رغبته فـي عدم اعتمـاد المملكـة علـى دخـل النفـط، الـذي ظلت تعتمـد عليه منـذ ظهـر النفـط فـي أراضيهـا فـــي سـبعينات القرن الماضي". وأوضـــح أن الرؤيـــة اعتمـــدت فـــي تحقيـــق أهدافهـــا علـى التفكيـــر مـن خـارج الصنـدوق، والتوصـــل إلـى أفكـــار نوعيـة تعلـي مـن شـأن الاقتصـاد الوطنـي، وصـولاً إلـى إطـلاق سـمو ولـي العهـد للمناطـق الاقتصاديـة الخاصـة الأربـع، التـي تسـعى إلـى توظيـف السياسـات المكانيـة، بمـا يحقـق طموحـات المملكـة فـي النمـو والتنـوع الاقتصـادي وخلـق

استقطاب الاستثمارات بالمناطق الاقتصادية الخاصة يخلق فرصاً نوعية للشركات العالمية والمحلية

محمد مكني

الإعفاءات الضريبية تيسير وتسهيل

الوظائف.

وعن مزايا المناطق الاقتصادية الخاصة، قال الكاتب الاقتصادي الدكتور محمد مكني: "إن المنطقة الاقتصادية تقدم مزايا مختلفة تماما عن الاقتصاد المفتوح، لكونها خصصت لصناعات وأنشطة معينة تعطى مزايا متعددة، ويقصد بها المنافع التي تعود على المستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيل الحصول على تأشيرات العمل، وكذلك تسهيل الإجراءات والقوانين الخاصة بالجهات الحكومية، حيث ستكون لديهم فرص كبيرة جدًا ومزايا، وهذا سيخلق جذباً للمستثمر الأجنبي".

وأضاف مكني: "لدينا كثير من الفرص الاستثمارية في قطاعات غير نفطية متنوعة، لكن لا يوجد تركيز عال عليها في الفترة الحالية، فالمناطق الاقتصادية الخاصة ستركز على هذا النوع من الأنشطة، وعلى سبيل المثال صناعة السفن في المنطقة الاقتصادية برأس الخير وجميع الصناعات البحرية، فهذا قطاع مهم، وفيه فرص استثمارية عالية جداً للقطاع الخاص والمستثمر الأجنبي، وبالتالي هو ليس فاعلا بشكل كبير على المدى القريب، لكن من خلال تخصيص منطقة ووضع تشريعات وأنظمة تتناسب وتتناغم مع الصناعات البحرية وصناعة السفن سيكون هذا القطاع رافدا مهما للدولة، وله حضور كبير على المدى البعيد".

وحول المنطقة الاقتصادية في الرياض قال الكاتب مكني: "إنها لم تأخذ حقها من الفرص الموجودة، فتخصيص منطقة اقتصادية خاصة فيها سيكون دافعا كبيرا للاستفادة من هذه العوائد، ورفع نسبة الناتج المحلي للمملكة من خلال الأنشطة غير النفطية"، مؤكدا أن التوجه للشركات التقنية خيار مهم في ظل ثورة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الوقت الحاضر، مضيفا أن "التوجه العالمي لدول العالم والدول ذات الاقتصادات الكبيرة، تخصيص مناطق اقتصادية معينة لأن المناطق الاقتصادية هي أكثر جذباً للمستثمر الأجنبي"، موضحا أنه وبناء على التقارير الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء فقد حققت المملكة نموا بالناتج غير النفطي بنحو 5,4% وهذا رقم كبير جدًا، كما تستهدف المملكة تجاوز هذا الرقم بنهاية 2023، والمتوقع أن يصل إلى أبعد من ذلك، لافتا إلى أن هناك حاجة ماسة لوجود جهات تساعد في تحقيق هذا الأمر، وإحدى هذه الجهات هي المناطق الاقتصادية غير النفطية.

الأستاذ نبيل خوجة أمين عام هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في حديث لمجلة "متمم ":

المناطق الاقتصادية الخاصة بالمملكة تؤمن الحلول المتكاملة لسلاسل التوريد العالمية

أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - حفظه الله – في تاريخ 13 أبريل 2023م إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة، في خطوة تعكس حرص سموّه على تطوير وتنويع الاقتصاد السعودي، وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يعزز مكانة المملكة كوجهة استثمارية عالمية، ومما يسهم بشكل جلي في تحقيق توجهاتها الاقتصادية لتنويع الموارد الاقتصادية وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تركز على وضع أسس جديدة لاقتصاد مستدام وثابت، وينمي الناتج المحلي وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن. وتقدم المناطق الاقتصادية الخاصة العديد من التسهيلات والمزايا التنافسية التي ستمنح المستثمرين حوافز ومزايا مالية ومرونة تنظيمية، إضافة إلى الخدمات التشغيلية التي تقدم بمعايير عالية، وكل ذلك وفق إطار تشريعي وإجرائي جديد يسرع من رحلة المستثمر، حيث سيتم تطبيق خدمة النافذة الواحدة المعمول بها في مدن الهيئة الملكية بالمملكة لتقديم الخدمات، مما سيوفر حوكمة عالية وسرعة في خدمة المستثمر.

"مجلة متمم" تلقي من خلال

المناطق الاقتصادية ترفد السوق السعودي بالفرص الاستثمارية النوعية

هذا الحوار مع الأستاذ نبيل خوجة أمين عام هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة الضوء على هذه المدن وأثرها في تنامي الاقتصاد السعودي وجذب الاستثمارات.

الفكرة.. والأهداف

بدايةً نود الحديث حول مصطلح "المناطق الاقتصادية الخاصة"؟ وما هي الأهداف الرئيسية من إطلاقها وأهمية تبني فكرتها وحرص قيادتنا الرشيدة على تنفيذها على أرض الواقع؟

المنطقة الاقتصادية الخاصة في السعودية هي المنطقة التي يتم تحديد حدودها جغرافياً وتحظى بمعاملة وميزات تنافسية أو تشريعية خاصة، تختلف عن الاقتصاد الأساس للأنشطة الاقتصادية التي تمارس داخلها، مع عدم الإخلال بالاتفاقيات والالتزامات الدولية النافذة في المملكة.

أحد أهم أهداف المناطق الاقتصادية الخاصة هو تأمين الحلول المتكاملة لسلاسل التوريد العالمية، وذلك عبر تطبيق أفضل المعايير وتقديم حوافز استثنائية – مالية وتشريعية وإدارية – بداخلها. وتكمن أهمية تبني فكرة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في حرص القيادة الرشيدة على تطوير وتنويع الاقتصاد السعودي وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يعزز مكانة المملكة كوجهة استثمارية عالمية رائدة، تماشياً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للمناطق الاقتصادية الخاصة في إرساء معايير جديدة للمشهد الاستثماري في المملكة وتعزيز قدرتها التنافسية، وتطوير القدرات الوطنية، وتشجيع النهضة الصناعية، والمساهمة في نمو الاقتصاد السعودي كمركز رائد للأعمال، ودعم تأسيس الشركات الناشئة المحلية وتسريع نموها، بالإضافة إلى تنمية وتعزيز المواهب المحلية من خلال تحفيز المستثمرين على نقل المعرفة وتدريب وتطوير وتوظيف تلك المواهب في المناصب المناسبة.

ما هو الدور الذي تضطلع به هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في تنظيم أعمال المناطق الاقتصادية الخاصة؟

تتولى هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة الإشراف على وضع منظومة متكاملة لعمل المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة ومواءمتها مع الاقتصاد الأساس وذلك لتحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية المرجوة منها، ويتمثل دور الهيئة في القيام بدراسة حزم الحوافز والإعفاءات وفقاً لاحتياجات كل منطقة من المناطق الاقتصادية الخاصة.

جذب الاستثمارات إحدى أولويات رؤية السعودية 2030 ما هي أبرز الخطط لتحفيز هذا الجانب؟ وما هي التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في المناطق الاقتصادية الخاصة؟

تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة يعد خطوة رائدة لرفد السوق السعودي بالفرص الاستثمارية النوعية التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030. وتحقيقاً لهذا الهدف تم وضع خطط مدروسة لتحفيز الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة، تمثلت في تجهيز بيئة تشغيلية عالمية المستوى مدعومة ببنية تحتية متكاملة تشمل جميع الخدمات الأساسية، وتوفر حزمة متكاملة من المزايا التنافسية والحوافز المالية والإدارية والتشريعية الجاذبة التي تُمكّن الشركات العالمية من تحقيق أهدافها وطموحاتها التجارية، وتساعدها على توسيع أعمالها في المنطقة.

وستحصل الشركات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة على

إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة يواكب التحول التاريخي للمشهد الاقتصادي السعودي

حزمة من الحوافز والتسهيلات، تشمل تخفيضات في ضريبة الدخل على الشركات، وإعفاءات من ضريبة الاستقطاع، والرسوم الجمركية على البضائع الداخلة إلى المناطق الاقتصادية الخاصة، مع الإعفاء من المقابل المالي للعاملين المقيمين وأفراد عائلاتهم، وكذلك الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بحسب القطاع أو النشاط التجاري، إضافة إلى حزمة من اللوائح التنظيمية المرنة والداعمة للأعمال فيما يتعلق بجذب الكفاءات الأجنبية.

كيف ترون انعكاسات التوجه لمشاريع المناطق الاقتصادية الخاصة على مستقبل اقتصاد المملكة وأثرها في تحقيق مستهدفات رؤية 2030؟

المناطق الاقتصادية الخاصة هي أحد مشاريع رؤية السعودية 2030 التي يتم تنفيذها ببعد استراتيجي ورؤية طموحة ترتكز على أهمية تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استهدافها قطاعات استثمارية استراتيجية جديدة وإنشاء منظومة حوافز مالية وإدارية وتشريعية متكاملة لهذه القطاعات تسهم بشكلٍ مباشرٍ في تنمية الاقتصاد غير النفطي، وتعزيز المحتوى المحلي، وزيادة الصادرات، وهو ما سيعزز المستقبل الاقتصادي للمملكة، ويسهم في تحقيق مستهدفات الرؤية الطموحة.

أعلنتم عن منح أربعة تراخيص للمناطق الاقتصادية الخاصة... ما أهمية هذه المرحلة؟ وما حجم الاستثمارات المتوقعة فيها؟

نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة يُعد أمراً بالغ الأهمية للعديد من الاستراتيجيات الوطنية بالمملكة، لذلك كانت مرحلة التأسيس والإنشاء مهمة للغاية، بقدر أهمية كل منطقة من المناطق الاقتصادية الخاصة الأربع، والتي ستسهم في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال طرحها قيمة مميزة للمستثمرين قادرة على إطلاق القدرة التنافسية لقطاعات جديدة، مثل السيارات الكهربائية والذاتية القيادة، والتقنية الطبية، والصناعات البحرية، والحوسبة السحابية.

وخلال هذه الفترة الوجيزة، نجحت المناطق الاقتصادية الخاصة في استقطاب استثمارات مبدئية تعدت قيمتها 47 مليار ريال. واليوم وصل إجمالي حجم الاستثمارات الإضافية الجاري تنفيذها إلى أكثر من 116 مليار ريال عبر قطاعات حيوية تشمل القطاع البحري والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية والتقنيات الحديثة. ونتوقع أن نشهد تدفق المزيد من الاستثمارات خلال الفترة القادمة، خصوصاً أن المستثمرين الدوليين على معرفة أكثر بالفرص الجديدة الواعدة التي نوفرها، والإمكانيات التي تتمتع بها المملكة كقوة اقتصادية تتصدر أسرع الاقتصادات الرئيسية نمواً، وتقع في قلب طرق التجارة العالمية.

تجميع السيارات وصناعة الأجهزة الإلكترونية

ما أبرز أنواع الاستثمارات التي ستركز عليها المناطق الاقتصادية الخاصة؟ وهل هناك نية لإطلاق المزيد منها خلال الفترة القادمة؟

صُمّمت المناطق الاقتصادية الخاصة بهدف زيادة الاستثمارات في عدد من القطاعات الجديدة بدءاً من تجميع السيارات وصناعة الأجهزة الإلكترونية وصولاً إلى الخدمات اللوجستية وبناء السفن والمنصات البحرية. فعلى سبيل المثال، تحتضن المنطقة الاقتصادية الخاصة برأس الخير الحوض البحري الأكثر تقدماً في المنطقة والذي من شأنه أن يوفر مجموعة واسعة من خدمات التصنيع المتكاملة للشركات العاملة في القطاع البحري. وتوفر المنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية بنية تحتية متقدمة ومرافق خدمات متكاملة تدعم متطلبات الشركات في قطاعات واعدة مثل صناعة السيارات الكهربائية والصناعات الدوائية والغذائية والأجهزة الطبية. كما تتيح المنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان فرصا استثمارية في قطاع الصناعات الغذائية والمعدنية التحويلية في المملكة لتلبية احتياجات سوق مواد البناء والمعادن والمنتجات المعدنية حول العالم. وتعدّ المنطقة الاقتصادية الخاصة للحوسبة السحابية الجديدة في الرياض بمثابة بوابة توفر للمستثمرين فرصة للابتكار وتوسيع آفاق التقنية الأسرع نمواً في العالم.

هناك المزيد من المناطق الاقتصادية التي يتم تحديد عددها وقطاعاتها وفقاً للاستراتيجية الوطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة التي يجري العمل عليها حالياً، ونتوقع أن يكون لها دور في جذب المزيد من الاستثمارات بإذن الله.

جاء اختيار الرياض وجازان ورأس الخير ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية شمال مدينة جدة أماكن للمناطق الاقتصادية الخاصة الأربع.. حدثنا عن أسباب اختيارها؟

يأتي إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في خضم التحول التاريخي للمشهد الاقتصادي السعودي والمتمثل في حزمة الإصلاحات والتغييرات التي تشهدها بيئة الأعمال في المملكة. وقد تم اختيار مواقع المناطق الاقتصادية الأربع للاستفادة من البنية التحتية وشبكة النقل المتقدمة التي تتوافر في المدن الرئيسة التي تم اختيارها لتكون حاضنة للمناطق الاقتصادية الخاصة.

وتتميز مدينة الملك عبدالله الاقتصادية بموقها الاستراتيجي على ساحل البحر الأحمر، أحد أهم الممرات التجارية العالمية، بالإضافة إلى البنية التحتية المتينة والتي تشمل ميناء الملك عبدالله ومحطة قطار الحرمين السريع، وقربها من مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة، ويتميز الموقع الجغرافي للمنطقة الاقتصادية الخاصة برأس الخير بقربه من طرق تجارة عالمية نشطة، وكذلك مواقع إنتاج النفط والغاز، حيث تستهدف المنطقة بناء منظومة متكاملة للصناعات البحرية.

أما المنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان، فتقع في مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، وتتميز ببنيتها التحتية الأساسية المتطورة، وبارتباطها بالميناء الخاص في المدينة، والذي يعد أحد أحدث الموانئ بالمملكة على الممر التجاري للبحر الأحمر، فيما تم اختيار مدينة الرياض لتكون مقراً للمنطقة الاقتصادية الخاصة للحوسبة السحابية والمعلوماتية لتقديم خدمات الحوسبة السحابية المختلفة بصورة مرنة، مع القدرة على بناء وتشغيل مراكز البيانات من جميع أنحاء المملكة.

الأهداف التي أنشئت من أجلها المناطق الاقتصادية الخاصة هي التركيز على القطاعات الواعدة التي تكون مساهمتها في الاقتصاد شبه معدومة أو ضعيفة جداً. ما هي أهم القطاعات ذات الأولوية التي تستهدفها المناطق الاقتصادية الخاصة؟

تدعم المناطق الاقتصادية الخاصة توجهات المملكة لتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في مختلف القطاعات بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال استقطاب استثمارات مباشرة في عددٍ من القطاعات الواعدة. وقد تمّ تصميم هذه المناطق بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من القطاعات الجديدة والواعدة بدءاً من تجميع السيارات وصناعة الأجهزة الإلكترونية البسيطة وصولاً إلى الخدمات اللوجستية وبناء السفن والمنصات البحرية، إذ يسهم هذا الأمر في توفير فرص ضخمة تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي وتدعم نمو رواد الأعمال والشركات الناشئة في هذه القطاعات.

تؤكد المنطقة الاقتصادية الخاصة للحوسبة السحابية والمعلوماتية التزام السعودية بالمضي في طريق الابتكار الرقمي وتعزيز قطاع التكنولوجيا سريع النمو. كيف سيسهم التحول الرقمي والبنية التقنية في نجاح هذه المنطقة في العاصمة الرياض؟

تعدّ المنطقة الاقتصادية الخاصة للحوسبة السحابية والمعلوماتية الجديدة في الرياض بمثابة بوابة توفر للمستثمرين فرصة للابتكار وتوسيع آفاق التقنية الأسرع نمواً في العالم. وتهدف المنطقة إلى جذب استثمارات الشركات الكبرى من مقدّمي خدمات الحوسبة السحابية والتقنية الرقمية في المملكة وتأسيس مراكزهم الإقليمية للحوسبة السحابية، والتي ستدعم أعمال قطاعات التركيز الناشئة ذات الأولوية وتسهم في تطوير التقنيات الداعمة لها، وحتماً سينعكس ذلك إيجاباً على نجاح المنطقة عبر تأسيس الصناعات النوعية وبناء القدرات المحلية المتخصصة في مدينة الرياض التي أصبحت اليوم وجهة عالمية ومركزاً إقليمياً رائداً من خلال استقطابها لمقار الشركات العالمية.

للمناطق الاقتصادية الخاصة أثر مباشر على استقطاب وتوظيف القوى العاملة، كيف سيكون هذا الأثر، وخاصة في جانب استقطاب العمالة الوطنية من الجنسين؟

تستهدف المناطق الاقتصادية الخاصة رفع معدلات التوظيف وخلق فرص وظيفية نوعية بعوائد مجزية في عدد من القطاعات الجديدة والواعدة، مثل صناعة السيارات وصناعة السفن والمنصات البحرية، والصناعات الغذائية، والتي سيتم استقطابها حسب كل منطقة، ما سيسهم في خلق الوظائف المباشرة وغير المباشرة والتي تتطلع إلى مشاركة الكفاءات الوطنية ونقل الخبرات في القطاعات المستهدفة. ومن المتوقع أن تستحدث المناطق الاقتصادية الخاصة ما مجموعه أكثر من 160 ألف وظيفة مباشرة حتى 2040.

المناطق الاقتصادية الخاصة سوق واعدة لصناعة الأجهزة الإلكترونية وبناء السفن والمنصات البحرية

مزايا تنافسية

توفر المناطق الاقتصادية الخاصة مزايا تنافسية لتنمية الاقتصاد المحلي. كيف يمكن الاستفادة من القيمة التي تضيفها لترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي؟

بطبيعة الحال، روعي في اختيار المناطق الاقتصادية الخاصة الموقع الاستراتيجي، والبنية التحتية عالمية المستوى، وذلك من أجل ربطها بالأسواق العالمية، وإتاحة الفرصة للمستثمرين، بمختلف فئاتهم، للوصول إلى أهم سلاسل القيمة العالمية وتعزيز كفاءة الأنشطة التجارية عبر الحدود، لتلعب دوراً أساسياً في تفعيل مبادرة "جسري" التي تهدف لترسيخ دور المملكة كحلقة وصل رئيسية تعزز كفاءة سلاسل الإمداد العالمية.

ومن هذا المنطلق، ستصبح المناطق الاقتصادية الخاصة منصة مهمة لتسهيل الاستثمارات الدولية على مستوى المملكة، ودمج قطاعات المملكة المتعددة وتعزيز سلاسل القيمة العالمية. إضافةً إلى ذلك ستعمل المناطق الاقتصادية الخاصة على إيجاد الهيكل الأساسي لتسهيل تواجد كبريات الشركات العالمية في المملكة. وبالنتيجة، ستساهم المناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز مرونة الاقتصادات في جميع أنحاء العالم وستضمن توفير واستدامة سلاسل الإمداد لكل أنحاء العالم بفاعلية وبمزايا تنافسية عالية.

رُوعي في اختيار المناطق الاقتصادية الخاصة الموقع الاستراتيجي والبنية التحتية عالمية المستوى

برأيكم كيف تسهم هذه المناطق في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة من خلال تمكين الصناعات الوطنية وزيادة صادرات المملكة غير النفطية وتنويعها؟

يعد القطاع الصناعي أهم القطاعات المستفيدة من المناطق الاقتصادية الخاصة الأربعة الجديدة؛ من تجميع السيارات، وصناعة الأجهزة الإلكترونية، والصناعات الدوائية والغذائية والأجهزة الطبية، وصناعة السفن، والمنصات البحرية وغيرها من الصناعات الكبرى والحساسة التي تجد في السوق السعودي متسعاً ومنطلقاً نحو أسواق العالم الأخرى.

تلعب الاستثمارات دوراً أساسياً في تحقيق رؤية 2030. ما هي الخطط التي تعملون عليها لتكون المملكة وجهة استثمارية جاذبة ومحفزة؟ وما تطلعاتكم لزيادة الفرص الاستثمارية مستقبلا لتعزيز مكانة المملكة على الخارطة العالمية لقطاع الأعمال؟

يأتي تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة بهدف توفير منصة أساسية لجذب وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من القطاعات الجديدة والواعدة من العالم إلى السعودية. كما أنها ستعمل على دمج قطاعات المملكة المتعددة وتعزيز سلاسل القيمة العالمية فيها. إضافةً إلى ذلك، ستعمل المناطق الاقتصادية الخاصة على إيجاد الهيكل الأساسي لتسهيل تواجد كبريات الشركات العالمية في المملكة، وذلك عبر إرساء معايير جديدة للمشهد الاستثماري السعودي وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة ومميزات الاستثمار فيها على مستوى المنطقة والعالم.

ميزانية 2024
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

البيـــــان التمهيدي

وزارة المالية تعلن البيان التمهيدي لميزانيـــــة العـــام المالي 2024م

بنفقات تقدر بـ 1,251 مليار ريـال وإيرادات بـ 1,172 مليـــار ريـــال

أطلقـت وزارة الماليـة السـبت 15 ربيـع الأول 1445هـ الموافق 30 سـبتمبر 2023م البيـان التمهيـدي لميزانيـة العـام المالـي 2024م، وسـط توقعـات بـأن يبلـغ إجمالي النفقـات حوالي 1,251 مليـار ريال، وإجمالـي الإيرادات نحو 1,172 مليـار ريـال. كمـا يُقـدر تسـجيل عجـز محـدود بنحـو 1.9% مـن الناتج المحلـي الإجمالـي، مـع اسـتمرار العمـل علـى رفع كفـاءة وفاعليـة الإنفاق والضبـط المالـي، واسـتدامة المالية العامـة، وتنفيذ الإصلاحـات الاقتصادية والماليـة، وتحقيق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030، وبرامجها ومبادراتها ومشـاريعها الكبـرى، واسـتمرار العمـل لرفـع مسـتوى الخدمـات المقدمـة للمواطنيـن والمقيميـن بجانب تعزيز نمو الاسـتثمار المحلي عن طريق تمكين القطـاع الخـاص وتأهيلـه ليشـمل جميع مناطـق المملكة.

ويعكـس البيـان التمهيـدي لميزانية العـام المالـي 2024م الإصلاحـات الهيكليـة والماليـة الاسـتباقية التي اتخذتهـا المملكـة لتعزيـز قـدرة اقتصادهـا علـى مواجهـة التحديات والتطـورات الاقتصاديـة، وهـو مـا يظهـر جليًـا فـي الأداء الإيجابـي للمؤشـرات الاقتصاديـة، الـذي نتـج عنـه مواصلـة تحقيـق معـدلات نمـو للناتـج المحلـي الإجمالـي وتحسـن أداء القطـاع غيـر النفطـي وازديـاد أعـداد المشـتغلين، إضافـةً إلـى الاسـتمرار فـي دعـم منظومة الحمايـة الاجتماعيـة وتحقيـق

مستهدفات برنامج الاستدامة المالية، وتوجيه الإنفاق التوسعي لتسريع تنفيذ البرامج والمشاريع الكبرى والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية، بما يُسهم في نمو الناتج المحلي وجذب الاستثمارات، ويحفّز النشاط الاقتصادي، مع استمرار العمل على تطوير أداء المالية العامة للمملكة، من خلال زيادة المساحة المالية وبناء الاحتياطيات الحكومية، بما يعزز قدرة اقتصاد المملكة على مواجهة الأزمات المالية العالمية، ويحافظ على مستويات دينٍ عام مُستدامة، ويُمكّن من تجاوز التحديات التي قد تطرأ مستقبلًا على هيكل المالية العامة أو تؤثر على نمو النشاط الاقتصادي، فضلا عن العمل على تعزيز رؤوس أموال الصناديق الوطنية.

وأكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان استمرار الحكومة في عملية الإصلاحات الهيكلية على الجانبين المالي والاقتصادي بهدف تنمية وتنويع اقتصادها ورفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام مع الحفاظ على الاستدامة المالية، وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ برامج ومشاريع رؤية السعودية 2030، بالإضافة إلى إطلاق العديد من المبادرات والاستراتيجيات التي تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتعزيز جذب الاستثمارات، وتحفيز الصناعات، ورفع نسبة المحتوى المحلي والصادرات السعودية غير النفطية، مشيرًا إلى الدور الفاعل والمهم لصندوق الاستثمارات العامة، والصناديق التنموية، إلى جانب استمرارية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعزّز من نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية بمعدلات مرتفعة ومستدامة على المدى المتوسط.

وأضاف أن عملية تحليل المخاطر المالية والاقتصادية التي تواجه اقتصاد المملكة تُعدّ جزءًا حيويًا من فهم الوضع الراهن، إذ تُسهم في تبني سياسات واستراتيجيات فعّالة للتعامُل مع هذه المخاطر.

وأوضح الجدعان أنه على الرغم من المخاوف والأزمات التي يشهدها العالم والتحديات المصاحبة لها وتأثيرها على تباطؤ الاقتصاد العالمي الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية التي أثّرت سلبًا على سلاسل الإمداد العالمية، إلا أن اقتصاد المملكة يتمتع بوضع مالي متين،

مع وجود مساحة مالية تتمثل في احتياطيات حكومية قوية ومستويات دين عامٍ مُستدامة تُمكّن من احتواء الأزمات التي قد تطرأ مستقبلًا، إضافة إلى طبيعة الإنفاق الإضافي التي تتسم بالمرونة، بما يساهم في السيطرة على مستوى الإنفاق على المدى المتوسط من خلال القدرة على تمديد فترة تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات.

وأشار إلى أن ذلك يأتي نتيجةً للعديد من الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية والمناطقية ضمن رؤية السعودية

2030، مؤكّـدًا أن الحكومـة تولـي أهميـة كبيـرة لتعزيـز منظومـة الدعـم والحمايـة الاجتماعيـة حرصًـا منهـا علـى حمايـة المواطنيـن مـن التداعيـات المحليـة والعالميـة.

ولفـت معاليـه إلـى أن التوقعـات الإيجابيـة للاقتصـاد السـعودي للعـام 2024م تأتـي امتـدادًا للتطـورات الإيجابيـة لأدائـه الفعلـي منـذ بدايـة العـام 2021م، حيـث تمـت مراجعـة تقديـرات معـدلات النمـو الاقتصـادي لعـام 2024م والمـدى المتوسـط وتشـير التقديـرات الأوليـة للعـام 2024م إلـى نمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي بنسـبة 4.4%، مدعومًا بنمو الناتج المحلي للأنشـطة غير النفطية مع توقع اسـتمرار القطاع الخاص فـي قيـادة النمـو الاقتصادي، والمسـاهمة فـي زيادة فـرص الأعمال وخلـق الوظائـف فـي سـوق العمـل، بالإضافـة إلى تحسـن الميـزان التجاري، والاسـتمرار في تنفيـذ برامج ومبادرات تحقيـق رؤيـة السـعودية 2030 والاسـتراتيجيات القطاعية والمناطقية والمشـاريع التنمويـة الكبـرى، وتحقيق الأنشـطة الاقتصاديـة لمعـدلات نمـو إيجابيـة خـلال العـام 2024م وعلـى المـدى المتوسـط.

وأوضـح معالـي وزير الماليـة أنه من المقـدر أن يؤدي الانتعاش الملحوظ والمتوقـع فـي اقتصـاد المملكـة إلـى تطـورات إيجابيـة علـى جانـب الإيـرادات علـى المـدى المتوسـط، مشـيرًا إلى أن هذا الانتعاش يعكسُ فاعلية الإصلاحـات الاقتصادية التي اتخذتهـا الحكومـة فـي إطـار برنامج الاسـتدامة الماليـة الـذي يركز على تطويـر عمليـة التخطيـط المالـي متوسـط المـدى، بهـدف اسـتدامة

واسـتقرار وضـع الماليـة العامة، مع المحافظـة علـى معـدلات النمـو الاقتصـادي، من خـلال تنويع مصادر الإيـرادات ورفـع كفـاءة الإنفـاق وتحفيـز نمـو القطـاع الخاص.

وأشـار الجدعـان إلى أنه مـن المتوقع أن يبلـغ إجمالـي الإيـرادات لعـام 2024م حوالـي 1,172 مليـار ريـال وصـولاً إلـى حوالـي 1,259 مليـار ريـال في عـام 2026م، فيمـا يُقدّر أن يبلـغ إجمالي النفقـات حوالي 1,251 مليـار ريـال في العـام المالي 2024م وصـولا إلـى حوالـي 1,368 مليار ريال

في العام المالي 2026م، لافتًا إلى أنه في ضوء هذه التطورات واستكمالاً لمسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتبني سياسات مالية تساهم في تحقيق الاستقرار والاستدامة لميزانية الدولة للعام المالي 2024م، يُتوقع أن تسجل ميزانية العام 2024م عجوزات محدودة بنحو 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أوضح أن الحكومة تعمل على الاستمرار في الاقتراض وفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة لتمويل العجز المتوقع في الميزانية ولسداد أصل الدين المستحق في العام 2024م، بالإضافة إلى البحث عن الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، والاستفادة من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، لتنويع قنوات التمويل للحفاظ على كفاءة الأسواق وتعزيز عمقها. ومن المتوقع ارتفاع حجم محفظة الدين العام نتيجة للتوسع في الإنفاق لتسريع وتيرة تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المُمكنة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتُصدر وزارة المالية البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م كأحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة، ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي، والتخطيط المالي لعدة أعوام، وتهدف من خلال البيان إلى إطلاع المواطنين والمهتمين والمحللين على أهم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية التي تؤثر على إعداد ميزانية العام القادم، بالإضافة إلى أهم المؤشرات المالية والاقتصادية لعام 2024م وعلى المدى المتوسط. ويستعرض البيان أهم البرامج والمبادرات المخطط تنفيذها خلال العام المالي القادم والمدى المتوسط في إطار مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ميزانية 2024
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia Budget
البيان التمهيدي
تمكن الصندوق من رفع قيمة حجم الأصول تحت إدارته إلى نحو 2.6 تريليون ريال، واستحدث أكثر من 560 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وساهم بتأسيس 87 شركة في العديد من القطاعات الاستراتيجية منذ عام 2016م
أبرز ما قام به
صندوق الاستثمارات العامة
لعام 2023م
مشروع الدرعية
ضم مشروع الدرعية كخامس المشاريع الكبرى المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة
شركة أسفار
تهدف للاستثمار في إنشاء المشاريع السياحية بمختلف مدن المملكة
شركة طيران الرياض
يهدف الناقل الجوي الوطني الجديد إلى تطوير قطاع النقل الجوي
شركة لا يفيرا
تهدف لتمكين نمو قطاع الصناعات الدوائية وتعزيز مرونته
شركة تطوير المربع الجديد
بهدف تطوير أكبر داون تاون حديث عالمياً في مدينة الرياض
شركة بدائل
تهدف إلى تطوير وتصنيع وتوزيع منتجات مبتكرة للحد من انتشار التدخين
شركة كياني
تهدف لتعزيز نمط الحياة الصحية في المملكة
شركة سواني
تهدف لتمكين نمو قطاع منتجات حليب الإبل
شركة سرج
تهدف لدعم وتمكين نمو قطاع الرياضة من خلال الاستثمارات الرياضية في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
شركة تراث المدينة
تهدف للقيام بدور رئيسي في تحسين جودة الإنتاج ورفع القدرة الإنتاجية لتمور العجوة بالمنطقة
الشركة السعودية لإدارة المرافق
تهدف الشركة إلى تحفيز النمو المستدام في قطاع إدارة المرافق المحلية
وزارة المالية
Ministry of Finance
@MOFKSA

NCGR
المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية

المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية..
ابتكـــار وتمكيـــن

أ. أحـمد الدخيـل الله
نائب الرئيس التنفيذي للأعمال
بالمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية

للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية بصمة واضحة المعالم، بل إنها باتت راسخة في تمكين منظومة القطاع المالي في المملكة العربية السعودية بما يتوافق مع مستهدفات برامج رؤية 2030 الرامية إلى تطوير وتنويع هذا القطاع لدعم الأهداف الشاملة لتنمية الاقتصاد الوطني، من خلال أنظمة تقنية ذات حوكمة عالية تضمن كفاءة وفاعلية الأداء بخدمات رقمية نوعية.

وقد بدأت ملامح مسيرة المركز تتضح أكثر منذ إطلاق وزارة المالية استراتيجيتها في عام 2017م، حيث عملت وكالة الأنظمة الوطنية على تعزيز التمكين الرقمي لدى الوزارة والجهات الحكومية؛ لدعم إعادة هندسة منهجية إعداد الميزانية العامة وتحسين وتطوير خدمات المستفيدين في القطاعين الحكومي والخاص. وفي عام 2021م، صدر قرار مجلس الوزراء الذي نص على تحويل هذه الوكالة إلى مركز مستقل بهدف تحقيق العديد من الآثار الإيجابية على اقتصاد المملكة، عبر تقديم حلول مبتكرة تستهدف رفع مستوى جودة الخدمات الإلكترونية في التعاملات المالية الحكومية، وتعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة، لتحقيق التوازن والاستدامة للموارد المالية.

وانطلاقًا من رؤية "دولة ممكنة رقميا من مواردها الحكومية"، ابتكر المركز حزمة من المنتجات لتوفير خدمات مختلفة لكافة المستفيدين، من بينها "منصة اعتماد" التي تعد منظومة متكاملة للخدمات الرقمية التي تعزز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص والأفراد لتحقيق مستهدفات المشاريع التنموية تمكيناً للتحول الرقمي، ورفع الشفافية والكفاءة من خلال المنتجات والخدمات المقدمة.

وتضم هذه المنصة خدمات رئيسية من أبرزها: "إعداد الميزانية العامة، والمنافسات والمشتريات الحكومية، والعقود والتعميدات، والمدفوعات الحكومية، والحقوق المالية للموظفين، إضافة إلى تحصيل إيرادات الدولة وأيضا التقارير والمؤشرات للقطاعين الحكومي والخاص.

وأسهمت هذه الخدمات التي تقدمها "منصة اعتماد" في انتظام الصرف للمشاريع الحكومية وزيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمحتوى المحلي في التنمية الاقتصادية مع زيادة الشفافية في المنافسات الحكومية وتوحيد الإجراءات وتسهيلها ورفع كفاءة الإنفاق للجهات الحكومية.

وعكست الأرقام إنجازات هذه المنصة التي تخدم أكثر من 450 جهة حكومية وأكثر من 100 ألف مورد ومقاول، حيث تجاوز عدد أوامر الدفع المنجزة عبر المنصة مليوناً ونصف المليون أمر دفع، فيما

وصل عدد المنافسات في المنصة إلى أكثر من 800 ألف منافسة، كما زاد عدد العقود والتعميدات إلى أكثر من 850 ألف عقد وتعميد، إضافة إلى ذلك تتميز المنصة بتطبيق أعلى المعايير الخدمية التي مكّنتها من حصد العديد من الجوائز الحكومية في الجودة والتميز.

وفي إطار التطوير التقني للقطاع المالي الذي يدعم نمو القطاع الخاص، ويرفع نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني؛ قام المركز بإطلاق العديد من الخدمات منها المطالبات المالية، والتعاقد الرقمي والضمان البنكي الإلكتروني، وسوق اعتماد وغيرها من المنتجات التي توفر أنظمة موحدة ومتكاملة تلبي احتياجات وتطلعات المستفيدين.

كما يعمل المركز اليوم على "النظام الموحد للموارد الحكومية" الذي يكمل سلسلة منتجات المركز النوعية ليوفر نظاما إلكترونيا مركزيا وبإجراءات موحدة من الجهات الحكومية ذات الاختصاص لتحقيق الشفافية ودعم اتخاذ القرار، إضافة إلى توفير تقارير تفصيلية دقيقة وحديثة من كافة الجهات.

ويهدف هذا النظام إلى دعم مختلف القطاعات في المملكة من خلال ثلاثة مسارات، الأول المسار المالي الذي يستهدف توفير نظام مالي مركزي متكامل مع الأنظمة المالية ذات العلاقة، والثاني مسار الموارد البشرية الذي يوفر نظاماً آلياً وإجراءات مؤتمتة تتميز بالشمولية في معالجة خدمات الموظفين وفقا لأفضل الممارسات العالمية، أما الثالث فهو مسار المشتريات وسلاسل الإمداد وهو نظام مشتريات متكامل مع الأنظمة المالية في الدولة.

وقد توّجت جهود المركز بتحقيق هذه الحلول والمنتجات آثارا إيجابية ملموسة، حيث ساهمت في تحقيق حوكمة فعالة للموارد الحكومية ورفع كفاءة الأداء والشفافية ودعم التحول الرقمي الحكومي، وعكست حجم الاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة -أيّدها الله- في سبيل تطوير الأنظمة الوطنية وتقديم خدمات رقمية مبتكرة تعزّز الازدهار المالي والاقتصادي في المملكة.

ترأس وفد المملكة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين والاجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين

وزير المالية: الاقتصاد السعودي قوي بالرغم من الظروف العالمية الصعبة

ترأس معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وفد المملكة المشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين والاجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين المنعقدين في مدينة مراكش المغربية خلال الفترة 09-15 أكتوبر 2023م.

وتناقش الاجتماعات السنوية القضايا العالمية المشتركة ومنها التنمية المستدامة، وسبل القضاء على الفقر، وتوقعات الاقتصاد العالمي. فيما يناقش الاجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية عدداً من الموضوعات ومنها تطورات الديون السيادية العالمية، وسبل تعزيز بنوك التنمية متعددة الأطراف لمواجهة التحديات المشتركة في القرن الحادي والعشرين، والسياسات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى خارطة طريق مجموعة العشرين لتنظيم العمل بالأصول المشفرة.

وعلى هامش الاجتماعات عقد معالي الجدعان عدداً من اللقاءات الثنائية مع وزراء المالية ومسؤولي الحكومات، بالإضافة إلى قياديين من المؤسسات المالية العالمية. كما شارك في عدد من الندوات رفيعة المستوى التي تعنى بتطورات الاقتصاد العالمي.

ففي الندوة رفيعة المستوى التي عقدت بعنوان "أولويات الإصلاح من أجل معالجة الديون"، حثّ معاليه المنظمات الدولية على تقديم الدعم اللازم للدول منخفضة الدخل لمساعدتها في مواجهة تحديات ارتفاع تكاليف الاقتراض والدين العام.

وفي اجتماع الطاولة المستديرة التي عقدت حول تطورات الديون السيادية العالمية، أكد أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على إطار العمل المشترك لضمان فاعليته، وذلك بوضع الآليات والمبادئ التشغيلية الواضحة لتوجيه أصحاب المصلحة بسلاسة وكفاءة.

وفي كلمته خلال الاجتماعات السنوية، استعرض جهود المملكة في تعزيز استدامة الدين العام للدول منخفضة الدخل، مُشيراً للمبادرات التي أطلقتها خلال رئاستها لمجموعة العشرين عام 2020م، المتضمنة مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين ومبادرة الإطار المشترك.

وخلال مشاركته في اجتماع لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي، شدد على أهمية ترتيب المجموعة لأولوياتها التمويلية بما يحقق هدفيها الرئيسيين وهما القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. كما أكد قوة الاقتصاد السعودي بالرغم من الظروف العالمية الصعبة، مشيراً إلى الدعم الذي تقدمه المملكة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

وشكر الجدعان خلال مشاركته في اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، الحكومة المغربية على استضافتها الاجتماعات السنوية للعام 2023م، كما ثمّن جهودها في إنجاحها رغم الظروف الناجمة عن الزلزال المدمر، معرباً عن بالغ تعازيه في ضحايا الزلزال.

المملكة تعود لغزو الفضاء برؤية جديدة تخدم البشرية

التعويل على برنـــامج رواد الفضـــاء لتعزيز مكـانة السعودية في الأبحاث العالمية

خـلال الربـع الثانـي مـن العـام الحالـي 2023، التحـق رائـدا الفضـاء السـعوديان (ريانـة برنـاوي وعلـي القرنـي) بطاقـم مهمـة AX-2 الفضائيـة، بهـدف بنـاء القـدرات الوطنيـة في مجال الرحلات المأهولة لأجـل البشـرية، والاسـتفادة مـن الفـرص الواعدة التـي يقدمها قطاع الفضـاء وصناعاته عالميًّا، والإسـهام فـي الأبحاث العلميـة التي تصب في صالـح خدمـة البشـرية في عـدد من المجـالات ذات الأولويـة مثل الصحة والاسـتدامة وتقنيـة الفضـاء.

وانطلقـت الرحلـة العلميـة مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلـى محطـة الفضـاء الدوليـة، وأوضـح معالـي رئيـس مجلـس إدارة الهيئـة السـعودية للفضـاء المهنـدس عبدالله بـن عامـر السـواحة فـي تصريـحٍ لـه "أن المملكـة فـي ظـل الدعـم غيـر المحـدود مـن القيـادة الرشـيدة –حفظهـا الله- تسـعى من خـلال برنامج رواد الفضـاء إلى تفعيل الابتـكارات العلميـة علـى مسـتوى علـوم الفضـاء، وتعزيـز قدرتهـا على إجراء أبحاثها الخاصة بشـكل مستقل، بمـا ينعكـس إيجابًـا علـى مسـتقبل الصناعـة والوطـن، وزيـادة اهتمـام الخريجين بمجـالات العلـوم والتقنية والهندسـة والرياضيـات، وتنمية رأس المـال البشـري، مـن خـلال جـذب المواهـــب وتطويـــر المهـــارات اللازمـة"، مشـيرًا إلـى أن المملكـة تُعـوّل علـى برنامـج رواد الفضاء في تعزيـز مكانتها فـي السـباق العالمي نحـو الفضـاء واستكشـافه، ورفـع مكانتهـا فـي خريطـة الـدول التـي تتسـابق إلى الفضـــاء وتسـتثمر في علومـه المختصـــة.

هامة تعدت السحب نحو الفضاء

وكان ولـي العهـد رئيـس مجلـس الـوزراء ورئيـس المجلـس الأعلـى للفضاء صاحب السـمو الملكي الأمير محمـد بـن سـلمان بـن عبدالعزيـز اسـتقبل رواد الفضـاء السـعوديين ريانـة برنـاوي وعلـي القرنـي ومريـم فردوس وعلـي الغامدي، وذلك قبل انطـلاق المهمـة العلميـة للمملكـة

إلى محطة الفضاء الدولية وعلى متنها أول رائدة فضاء سعودية وعربية مسلمة ريانة برناوي، وعلي القرني الذي يعد أيضاً أول رائد فضاء سعودي يصل إلى محطة الفضاء الدولية.

وهنأ سمو ولي العهد رواد الفضاء على اجتيازهم بنجاح البرنامج التأهيلي، منوهًا بدور قطاع الفضاء كأحد القطاعات المساهمة في تعزيز تنافسية المملكة دولياً، وأهمية استكشاف الفضاء لخدمة العلم والإنسانية، مؤكدا خلال حديثه لرواد الفضاء أنهم يمثلون قدرات الشعب السعودي وطموحاته في الإسهام بالابتكارات وأبحاث الفضاء لإيجاد حلول مستدامة لخير البشرية.

كما أشار سموه إلى الآمال الكبيرة المعقودة على رائدة الفضاء ريانة برناوي ورائد الفضاء علي القرني؛ كونهما سفيرين وممثلين للوطن في محطة الفضاء الدولية بمهمة تحمل أهدافاً سامية لتمكين الإنسان وحماية كوكب الأرض، وفتح آفاق جديدة من خلال مجموعة الأبحاث التي سيجريها رواد الفضاء في مجالات الصحة واستدامة البيئة، متمنياً لهما التوفيق في مهمتهما وعودة آمنة إلى أرض الوطن.

تزامنًا مع انطلاق المهمة العلمية لرواد الفضاء السعوديين في محطة الفضاء الدولية، أطلقت الهيئة السعودية للفضاء معارض "السعودية نحو الفضاء"، التي أقيمت في الفترة من 21 مايو وحتى 1 يونيو الماضي في مدن الرياض وجدة والظهران.

وتقدم المعارض فرصًا فريدة لاستكشاف قطاع الفضاء، والتعرف على الرحلات الفضائية وتاريخها، ورفع مستوى الاهتمام بالفضاء وعلومه وتخصصاته العلمية والتقنية لدى الأجيال الناشئة، وإبراز إسهامات المملكة البحثية وتأثيرها العلمي في هذا المجال.

وتناسب فعاليات المعارض التي أقيمت في مدن الرياض وجدة والظهران مختلف الفئات والأعمار، حيث يتعرف الزوار على مستقبل الفضاء وتاريخه في المتحف البصري للمعرض، كما يستكشفون الفضاء وتجارب ألعاب الواقع الافتراضي، وتدريبات رواد الفضاء، وكذلك طريقة نومهم في الركن المخصص لها، وقد تم تخصيص منطقة للإجابة عن أسئلة الزوار من مجموعة من العلماء والخبراء، إضافة إلى إقامة ورش عمل تعليمية وتثقيفية للطلاب.

وأتاحت المعارض لمختلف المهتمين التجارب العلمية والتوعوية والتثقيفية التي يقدمها رائدا الفضاء السعوديان من محطة الفضاء الدولية، ومواكبة تفاصيلها حتى عودتهما إلى الأرض. وسعت الهيئة السعودية للفضاء من خلال المعارض إلى تعزيز الاهتمام الوطني بقطاع الفضاء، وإلهام الجيل القادم من الشباب والناشئين في مجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات، ورفع مستوى استثمار طاقاتهم، كما تقدم لهم المواكبة اللازمة لجميع تفاصيل المهمة التاريخية للمملكة في محطة الفضاء الدولية.

وزير المالية:

الأزمات العالمية المتتالية

أظهرت أهمية التكامل الاقتصادي العربي

ترأس معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، في مدينة جدة مؤخراً، اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية (32) الذي عقد على المستوى الوزاري، بمشاركة أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الدول أعضاء جامعة الدول العربية وعدد من المختصين من أمانتها العامة.

وناقش الاجتماع عدداً من مشاريع القرارات التي تم رفعها من الاجتماع التحضيري على مستوى كبار المسؤولين تحضيراً لرفعها للقمة العربية في دورتها العادية الثانية والثلاثين.

وفي كلمته الافتتاحية خلال الاجتماع، رحّب الجدعان بعودة الجمهورية العربية السورية إلى جامعة الدول العربية، مشيرا إلى أن الأزمات العالمية المتتالية أظهرت أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وضرورة رفع مستوى التعاون بينها، والعمل على تطوير نماذج اقتصادية ومالية مستدامة تُساهم في رفع مستويات المرونة في مواجهة كافة التحديات والمخاطر.

وأشار معاليه إلى أن المملكة العربية السعودية تسعى دائماً إلى توفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، من خلال إطلاقها العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى دعم العمل العربي المشترك، موضحاً أن المملكة عملت مع مؤسسات مجموعة التنسيق العربية لتعزيز الأمن الغذائي، حيث أطلقت هذه المؤسسات حزمة دعم مالي تزيد على (10) مليارات دولار أمريكي لهذا الغرض.

التحديات المرتبطة بالديون

وأضاف أن المملكة حرصت على حشد الجهود لمعالجة التحديات المرتبطة بالديون من خلال إطلاق إطار العمل المشترك لمعالجة

الديون، والذي تمت الموافقة عليه من قبل قادة دول مجموعة العشرين في قمة الرياض، وهو الإطار الوحيد المتفق عليه دوليًا لإعادة هيكلة ديون الدول التي تواجه تحديات في سداد ديونها، هذا إلى جانب تقديمها العون الإنمائي والإنساني دعمًا للدول النامية، وخاصة دول المنطقة، والذي احتلت فيه المملكة المرتبة الأولى عالميًا وفقًا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي ختام كلمته، أعرب الجدعان عن تطلعه للعمل مع الدول الأعضاء للدفع بعملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وكان مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية الأستاذ عبدالمحسن بن سعد الخلف قد ترأس في مدينة جدة، اجتماع كبار المسؤولين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة للدورة العادية (32).

وحضر الاجتماع الأمناء المساعدون رؤساء قطاعات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لجامعة الدول العربية وكبار المسؤولين في الدول الأعضاء، حيث تمت مناقشة عدد من المواضيع التي تم تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي سيُرفع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحضيراً لرفعه للقمة العربية في دورتها العادية الثانية والثلاثين.

وأكّد الاجتماع أهمية تعزيز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وإيجاد الحلول العاجلة للتحديات التي تواجه المنطقة وشعوبها، ولاسيما في ظل المتغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وفي مرحلة تحاول فيها دول العالم مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، والمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

هدفه غرس الممارسات المالية الإيجابية بالمجتمع

اختتام النسخة الأولى لبرنامج سفير متمم

اختتم مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) النسخة الأولى من برنامج "سفير مُتمم" الذي نظمه بالشراكة مع الأكاديمية المالية ولجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية، برعاية وكيل وزارة المالية للتواصل والإعلام، والمشرف العام على مركز التواصل والمعرفة المالية الأستاذ حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ، الذي حضر نيابة عنه مدير عام التخطيط والحوكمة بوزارة المالية الأستاذ هشام الجوهر، كما حضر الحفل الرئيس التنفيذي للأكاديمية المالية الأستاذ مانع آل خمسان، وأمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية الأستاذة رابعة الشميسي.

ويهدف البرنامج الذي أقيم خلال الفترة من 11 شوال 1444هـ إلى 12 ذي القعدة 1444هـ الموافقة 1 مايو إلى 1 يونيو 2023م إلى نشر ثقافة الوعي المالي للطلاب والطالبات، والتركيز على تعزيز جوانب الادخار والاستثمار وريادة الأعمال والتطوع المالي، وإشراكهم في نقل المعرفة المالية.

وفي الكلمة التي ألقاها نيابة عن آل الشيخ، أكد الجوهر خلال الحفل المعد لهذه المناسبة أن التوعية بالثقافة المالية وتعزيزها تُعد أمرا مهما، مضيفا: "من واجبنا تنفيذ برامج مشتركة من شأنها إثراء المعرفة وتعزيز الوعي وغرس الممارسات المالية الإيجابية بين أفراد المجتمع"، مشددا على أهمية تعليم الجيل الجديد المبادئ الأساسية للثقافة المالية وغرسها في مختلف شؤون حياتهم، نظراً لدورهم المتوقع بنشرها في مختلف أوساط المجتمع، منوهاً إلى أن هناك توجها بالتوسع بمبادرة سفير متمم والمبادرات المماثلة مع الشركاء المعنيين بنشر الثقافة المالية.

من جانبه، قال آل خمسان: "إن مشاركتنا في الحفل الختامي لبرنامج "سفير متمم" تجسد النجاح الذي حققه من خلال دعم وتمكين وبناء جيل جديد من أبنائنا الطلاب والطالبات، يمتلك المهارات الأساسية للثقافة المالية ومقومات ريادة الأعمال، وأسس الادخار وقواعد الاستثمار، وثقافة التطوع المالي، ليشاركوا في نهضة الوطن، ويساهموا في بناء اقتصاد قوي ومزدهر"، مضيفا: "إننا نعمل في الأكاديمية المالية على دعم وتعزيز تنفيذ مثل هذه البرامج التي تسهم في تنمية وتطوير القطاع المالي في المملكة".

خلق الأثر للمجتمع

من جهتها أشادت الشميسي بما يقوم به مركز التواصل والمعرفة المالية من جهود ومساهمات في خلق الأثر للمجتمع، ومنها مبادرة برنامج سفير متمم في نسخته الأولى، موضحة أن مثل هذه المبادرات تسهم بشكل مباشر في تحقيق رؤية السعودية 2030 من خلال برنامج تنمية القدرات البشرية، الذي يسعى لتطوير قدرات جميع المواطنين وتحضيرهم للمستقبل واغتنام الفرص التي توفرها الاحتياجات المتجددة والمتسارعة بإعطائهم المهارات والمعرفة التي تمكنهم من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية محلياً والمنافسة في سوق العمل عالمياً.

يذكر أن البرنامج نفذ في عدد من المدارس بمدينة الرياض وشهد إقامة العديد من المحاضرات التوعوية والتعريفية وورش العمل والنشاطات الابتكارية والإبداعية التي تركز على تعزيز بعض المهارات المالية الأساسية لدى الطلبة، كما شهد الحفل تكريم سفراء متمم من المدارس المشاركة، كذلك تم إعلان المدارس الفائزة وهي: مدارس التربية النموذجية بحي القيروان من المرحلة الثانوية، ومدارس رياض نجد من المرحلة المتوسطة.

الجدير بالذكر أن برنامج "سفير مٌتمم" يأتي امتدادا لسلسلة من البرامج والأنشطة التي دأب مركز التواصل والمعرفة المالية على إطلاقها وتنظيمها، في إطار جهوده لإثراء ونشر المعرفة المالية "متمم"، ورفع الوعي المالي بالقضايا ذات الصلة بالمجالين الاقتصادي والمالي.

المملكة تقود مبادرات دولية

تدعم التعافي الاقتصادي وتخدم الأمن الغذائي وتعالج الديون

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية اجتماعاتها السنوية 2023 بجدة بتاريخ 11 مايو 2023م تحت عنوان: "إقامة الشراكات درءاً للأزمات"، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن فيصل ابن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومعالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي أمين منظمة التعاون الإسلامي حسين إبراهيم طه، ومعالي وزير الدولة المكلّف بالاقتصاد والمالية بجمهورية بنين رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية رُوموالد وادانْيي، ووزراء 57 دولة عضواً بالمجموعة، وكبار المسئولين الحكوميين، ورؤساء المنظمات الدولية، وممثلين من القطاع الخاص.

وأكد رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال كلمته، أن البنك الإسلامي للتنمية حشد الموارد الضرورية وتعامل مع الأمن الغذائي بما يزيد على 10 مليارات دولار مع الالتزام مع أزمة المناخ بما لا يقل عن 24 مليارا بحلول 2030، مشيراً إلى سعي البنك إلى عقد الشراكات لجلب الثقة التنموية في الدول الأعضاء، وتعزيز النمو المستدام على المدى البعيد، وتنويع القدرة على الصمود ومواجهة التحديات واعتماد مناهج استراتيجية فعالة تتميز بالكفاءة، وإطلاق إصلاحات هيكلية شاملة ومستدامة، وتقديم الاستثمار الذكي الذي يؤدي إلى الصمود ويقلل التأثيرات المناخية.

وأوضح أن هذا الاجتماع ينعقد على خلفية معدلات تضخم غير مسبوقة، وسياسات نقدية مشددة، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، واضطرابات سلاسل التوريد، وأحداث جيوسياسية تهدد الأمن الغذائي وسبل العيش والمكاسب التنموية التي تحققت حتى الآن، مشيراً إلى أن فيروس كورونا-19دفع كثيرًا في الدول الأعضاء إلى حافة الفقر، وتركها في ظروف معيشية هشة، إذ تسبب ارتفاع أسعار النفط والأسمدة والمواد الغذائية في تعطيل سلاسل التوريد العالمية، وزيادة مستوى الأسعار بشكل عام في جميع أنحاء العالم، مما أثر بشكل غير متناسب على سبل عيش أشد الفئات فقرًا في المجتمع العالمي.

دعم الأعمال التنموية والإنسانية

عقب ذلك، ألقى معالي وزير المالية محمد الجدعان كلمة نقل خلالها تحيات وترحيب خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين

- حفظهما الله - بالحضور في بلدهم الثاني للمشاركة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2023، التي تستضيفها المملكة تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين.

وأكد معاليه حرص المملكة على تحقيق التفاضل وعدم الفرقة، ودعم الأعمال التنموية والإنسانية عالمياً وإقليمياً ودعم المؤسسات التنموية الإسلامية ومن أبرزها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع يأتي في ظل تحديات متلاحقة تماثلها فرص متعددة، مفيداً بأنه من الحكمة تعزيز الشراكة والتعاون للتصدي للتحديات واغتنام الفرص والارتقاء بالشراكات والتعاون إلى آفاق أرحب والدفع بها إلى مستوى أعلى، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الجهود التنموية للتعاطي مع تحديات العصر الجديد.

وقال معاليه: "في ظل الأزمات العالمية المتوالية، فإن هذه المرحلة تتطلب تضافر الجهود والمزيد من التنسيق بين الدول لتحقيق الأهداف التنموية، بما في ذلك تمكين شباب العالم الإسلامي من المشاركة في المسيرة التنموية وتهيئة الفرص المناسبة للتطوير والإبداع على كافة الأصعدة والمستويات وخلق بيئة محفزة للإبداع"، مضيفا: "من الواجب علينا جميعا التكاتف وتعزيز الشراكات لتحقيق التعاون والسعي قدما في خطوات واثقة لصنع هذه البيئة البناءة لنرى أبناءنا يقودون أعمالا ريادية لدفع عجلة التنمية نحو حياة كريمة واقتصاد مستدام".

وأشار الجدعان إلى أن المملكة دأبت إلى إطلاق العديد من المبادرات الدولية والإقليمية الهادفة لمواجهة التحديات التنموية، ومنها قيادتها للعديد من المبادرات الدولية على مستوى دول الـ20 ودول مجلس التعاون ومجموعة التنسيق العربية والمؤسسات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى دعم التعافي الاقتصادي ومواجهة التحديات التنموية بما في ذلك التحديات المتعلقة بتعزيز الأمن الغذائي ومعالجة الديون للدول المحتاجة.

وأعلن معاليه في ختام كلمته عن استضافة المملكة العربية السعودية لاحتفالية اليوبيل الذهبي بمناسبة مرور 50 عاماً على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والتي ستقام بمدينة الرياض العام القادم، متطلعاً إلى مشاركة أصحاب المعالي محافظي البنك الإسلامي للتنمية في هذا الحدث التاريخي المهم للتأكيد على جهود البنك في مجال التنمية الدولية ومراجعة الإنجازات والتحديات ووضع الأسس للتوجهات المستقبلية.

تشديد السياسة النقدية

بعدها قدم معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد الجاسر شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين - أيده الله - على رعايته الكريمة للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ولسمو ولي عهده الأمين، على ما حظي به جميعُ المشاركين من ترحيب وكرم ضيافة، وعلى كل ما قُدِّم للبنك من تسهيلات لتمكينه من عقد هذه الاجتماعات في أفضل الظروف، موضحاً أن المملكة وعلى مدى 5 عقود تدعم البنك الإسلامي للتنمية دعماً ثابتاً، وهي التي احتضنته منذ نشأته، حيث تبنّت فكرة إنشائه وكانت أبرز بلد مؤسس له في سنة 1975 ، الأمر الذي يجسد دورها الرائد في تطوير الاقتصاد الإسلامي.

وأشار معاليه إلى أن البنك واجه خلال العام 2023 تحديات فرضتها البيئة الخارجية والداخلية على حد سواء، فعلى سبيل المثال كان للأزمات العالمية المتفاقمة خلال السنتين الماضيتين أثر كبير أدى إلى انخفاض ملحوظ في حجم التجارة العالمية وتعطل العديد من سلاسل التوريد العالمية.

وأضاف: "إن التوجه العالمي نحو تشديد السياسة النقدية من أجل مكافحة التضخم جعل الاقتراض من الأسواق المالية التقليدية باهظ التكلفة على البلدان الأعضاء، وقد أطلقت مجموعة البنك عدداً من المبادرات الطموحة منها البرنامج الخاص بمعالجة آثار الجائحة بمبلغ 4,3 مليار دولار، وبرنامج الاستجابة للأمن الغذائي بقيمة تفوق 10 مليارات دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، إضافة إلى المساهمة في تمويل تغير المناخ بمبلغ لا يقل عن 13 مليار دولار حتى سنة 2030"، مستعرضاً بعض الإنجازات المبكرة التي حققها البنك خلال 2023 للاستراتيجية التي أقرها المحافظون في الاجتماعات السنوية الأخيرة التي عقدت في مصر ، ومنذ ذلك الحين التزم البنك التزاماً تاماً بالاستعداد للتنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية.

وزراء المالية بدول الخليج يستعرضون تعزيز التعاون المالي والاقتصادي

ترأس معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان ، مؤخراً عبر الاتصال المرئي، وفد المملكة المشارك في الاجتماع الثامن عشر بعد المئة الاستثنائي للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي. وقد عُقد الاجتماع برئاسة معالي الأستاذ سلطان الحبسي، وزير المالية في سلطنة عمان -رئيس الدورة الحالية- ومشاركة أصحاب المعالي والسعادة وزراء المالية بدول المجلس ومعالي الأمين العام للمجلس.

واستعرض أصحاب المعالي والسعادة خلال الاجتماع العديد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين دول المجلس، حيث اطلعوا على التوصيات المرفوعة بشأنها من لجنة الوكلاء، إضافة إلى المستجدات التي تتم متابعتها من قبل الأمانة العامة.

ونوه معالي الجدعان بالعمل الذي قامت به المملكة العربية السعودية لتعزيز العمل الخليجي المشترك خلال رئاستها للدورة السابقة، مؤكدًا دعمها لسلطنة عمان الشقيقة في رئاستها للدورة الحالية لتحقيق مزيد من الإنجاز، متمنياً لهم التوفيق خلال رئاستهم هذه الدورة، مشيرا إلى ضرورة مضاعفة الجهود لاستكمال ما تبقى من خطوات لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين -يحفظه اللّه- بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، وبما يرتقي لتطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

كما شكر معالي الجدعان خلال مداخلته في الاجتماع معالي الأمين العام بمناسبة انتهاء فترة عمله أميناً عاماً للمجلس على ما قام به من جهود خلال مسيرة عمله أميناً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى سعيه الحثيث والمتواصل لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس في كافة المجالات، وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.

الوظائف.. وسوق الأسهم

د. فهد بن عبد الله الحويماني

مختص بالأسواق المالية والاقتصاد

لا يزال البعض يتساءل عن دور سوق الأسهم والفائدة منها وما الحاجة إليها، حيث نسمع أحيانا من يصفها بأنها مجرد ساحة عامة للمراهنات بين الناس، بلا أي فائدة اقتصادية، كون الأموال تنتقل من محفظة إلى أخرى دون توفير فرص وظيفية حقيقية ولا تنمية اقتصادية.

وفيما يخص التوظيف، فسوق الأسهم والأسواق المالية عموما- توفر فرصا وظيفية كثيرة جدا من أجل إدارة جميع أطراف المنظومة، سواء من قبل الجهات التشريعية والرقابية والتنظيمية أو الجهات التشغيلية والتسويقية والتطويرية وغيرها، وهي وظائف للعاملين في السوق والجهات المرتبطة بها من وسطاء وبنوك وصناديق ومكاتب مراجعة وخدمات استشارية وغيرها.

وبالطبع ليس الهدف من سوق الأسهم إيجاد هذه الوظائف بعينها، بل إن هذه الوظائف هي التي توجد سوق الأسهم، وليس العكس، وبالتالي يبقى التساؤل: هل سوق الأسهم توفر وظائف حقيقية للمواطنين؟ قد يظن البعض أن الجواب نعم، لكن سوق الأسهم توفر الوظائف بحكم أن الشركات المدرجة توفر عشرات الآلاف من الوظائف، لكن هذا الاستنتاج غير دقيق، لأن تلك الوظائف ليست لها علاقة بسوق الأسهم، فهي وظائف تقدمها الشركات، سواء كانت مدرجة أم غير مدرجة، باستثناء عدد قليل من الوظائف المخصصة للمستثمرين كما نجده في إدارات علاقات المستثمرين لدى الشركات المدرجة.

ولا ننسى كذلك أن خيار الإدراج يرجع إلى الشركة، والشركة باقية ككيان اقتصادي له دور في التنمية، سواء تم إدراج أسهمها في السوق أم بقيت شركة خاصة، وهنا بالمناسبة يجب التفريق بين دور وزارة التجارة كمشرف على نشاط الشركات، وهيئة السوق المالية كجهة مشرفة على سوق الأسهم وآلية عملها وعدالتها كسوق وسلاسة إجراءاتها وسهولة التعامل بها.

كذلك هناك توظيف جزئي للمتعاملين في سوق الأسهم ممن يفرغ نفسه للتداول لحسابه الخاص، فيصبح تداول الأسهم وظيفة لمن يقوم بذلك، لكن مرة أخرى ليس هذا المقصود من التساؤل عما إذا كانت سوق الأسهم توفر فرصا وظيفية أم لا؟ الاتهام الموجه لسوق الأسهم هو أن لا فائدة منها، وأنها لا تمد الاقتصاد بفرص وظيفية حقيقية.

لكن الجواب على مثل هذه التساؤلات نجده عندما نتذكر بعض أهم الأدوار الرئيسة التي تلعبها سوق الأسهم في أي اقتصاد، وهي باختصار أدوار تتعلق بكون السوق أداة تمويل للشركات، وقناة مرنة للتوفير والادخار والاستثمار، وعنصر جذب لرؤوس الأموال الأجنبية، وآلية سريعة وعادلة لتسعير الأصول، ووسيلة سلسة لرفع سيولة الأصول وتناقل الملكية بين المساهمين.

الدور المهم لسوق الأسهم الذي من خلاله ينتج التوظيف الحقيقي في الاقتصاد هو الجانب التمويلي الذي تتمتع به سوق الأسهم، ومن خلاله تجد الشركات قناة بديلة عن الاقتراض بالطرق التقليدية، وذلك من خلال المشاركة في الملكية عن طريق طرح جزء من الأسهم في السوق.

في حالات كثيرة يكون التمويل عن طريق الملكية أقل تكلفة من الاقتراض، وذلك بالطبع بحسب طبيعة كل شركة وهيكلها المالي، لكن لا شك أن سهولة رفع رأس المال من خلال الأسواق المالية لها دور كبير في تنمية أعمال الشركات ودعم النشاط الاقتصادي في البلاد.

مركـــــز الملك سلمـــان للإغـــــاثة والأعمال الإنسانية

أيادي الخير ممدودة بجهود متواصلة ومشروعات عملاقة تؤازر المحتاج في كل بقاع العالم

ظلّت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول العالم قاطبة في إغاثة ومساعدة كل الشعوب التي تشهد بلدانها كوارث وأزمات متعددة، بل وكانت تدفع إليها بطرق مختلفة ملايين الملايين من الدولارات، ويدعم كل ذلك قيادة المملكة والمنشآت العاملة فيها، وحتى على مستوى المواطنين عبر مشاركتهم مع المقيمين في إغاثة الملهوف من خلال الحملات الوطنية التي تنظم بشكل دوري لمجابهة مختلف الكوارث وعبر منصات رسمية تطبق أدق إجراءات الحوكمة، وتسهم في دعم المنظمات العالمية والإقليمية التي تعمل في مجالات الإغاثة والعمل الإنساني.

ولتوحيد هذه الجهود ضمن مؤسسة واحدة ذات ثقل عالمي كبير، تأسس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في 13 مايو 2015 برعاية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، الذي قال في كلمة التأسيس إن المركز "سيكون مخصصاً للإغاثة والأعمال الإنسانية، ومركزاً دولياً رائداً لإغاثة المجتمعات التي تُعاني من الكوارث بهدف مساعدتها ورفع معاناتها لتعيش حياة كريمة".

وكان الهدف الرئيسي من إنشاء المركز هو توحيد مساهمات المساعدات الإنسانية والإغاثة المقدمة من الحكومة، والمؤسسات غير الحكومية، والمصادر الفردية. وبينما انتشرت جهوده بالخيرات في كل مواقع الأزمات أخذ يمسح الأحزان ويطبب المرضى ويغيث الجائعين، ويسعى إلى تطوير الشراكات مع المنظمات الدولية الرائدة في العمل الإنساني، حيث تعد المملكة شريكاً رئيسياً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تتجاوز الشراكة التبرعات النقدية، لتشمل التنسيق المشترك فيما يتعلق بالتنفيذ والرصد وتبادل الخبرات والتدريب وبناء القدرات ورفع الكفاءات.

المشاريع والبرامج

وقدم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الكثير من المساعدات الإنسانية والإغاثية والإنمائية، حيث أنجز 2,402 مشروع حول العالم في الفترة حتى نهاية أبريل 2023 عبر 175 من الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين في الدول المستفيدة، وبتكلفة إجمالية بلغت 6,248,552,169 دولاراً أمريكياً، وتوزعت المشاريع على 92 دولة حول العالم شملت القارات السبع.

وكان نصيب آسيا 1,763 مشروعاً، توزعت على 29 دولة، بتكلفة بلغت 5,737,010,564 دولاراً، بينما كان نصيب أفريقيا 543 مشروعاً، غطت 44 دولة، بتكلفة بلغت 452,386,278 دولاراً، إلى جانب 77 مشروعاً في أوروبا، شملت 10 دول، بتكلفة بلغت 44,725,754 دولاراً.

وكان نصيب 6 دول في أمريكا الشمالية 16 مشروعاً، بتكلفة 12,433,545 دولاراً، بينما نالت كل من قارات أمريكا الجنوبية وأستراليا وأوقيانوسيا مشروعاً واحداً في كل قارة، بلغت تكلفته في أمريكا الجنوبية 1,666,666 دولاراً، وفي أستراليا 79.361 دولاراً، وفي أوقيانوسيا 250,000 دولار.

ومن حيث نوعية هذه المشاريع، كانت النسبة الأكبر لمشاريع الصحة التي بلغت 830 مشروعاً بتكلفة 1,187,053,289 دولاراً، فيما بلغت مشاريع الأمن الغذائي 781 مشروعاً بتكلفة 1,975,608,670 دولاراً. وتوزعت بقية المشاريع على: دعم وتنسيق العمليات الإنسانية 53 مشروعاً، والإيواء والمواد غير الغذائية 214 مشروعاً، والتعافي المبكر 60 مشروعاً، والمياه والإصحاح البيئي 82 مشروعاً، والتعليم 125 مشروعاً، والحماية 57 مشروعاً، والتغذية 23 مشروعاً، والخدمات اللوجستية 16 مشروعاً، إضافة إلى مشروع ضخم للاتصالات في حالات الطوارئ، و47 مشروعاً في الأعمال الخيرية، وقطاعات أخرى متعددة 113 مشروعاً.

وكان مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية كذلك سبّاقاً في كل الأزمات والكوارث التي حلت بالدول العربية، فكان حاضراً بين النازحين واللاجئين يقيم المشاريع الإغاثية والإنسانية والإنمائية بأنواعها المختلفة، حيث بلغت مشاريعه بالدول العربية قرابة الـ 1500 مشروع، شملت 15 دولة عربية بإجمالي تكلفة بلغت 5,190,185,941دولاراً.

البرامج الإنسانية النوعية

إضافة إلى مشروعاته العملاقة في الجوانب الإغاثية والإنسانية والتنموية، يقوم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتنفيذ مشروعات نوعية خاصة من أبرزها: مشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين بالنزاع المسلح في اليمن: الذي استفاد منه 61,090 طفلاً، وهدف إلى إعادة تأهيلهم بإدماجهم في المجتمع وإلحاقهم بالمدارس ومتابعتهم، وتأهيلهم وأسرهم نفسياً واجتماعياً، ليمارسوا حياتهم الطبيعية. إلى جانب توعية أولياء أمور الأطفال وتثقيفهم بمخاطر التجنيد والقوانين التي تجرمه، والعمل على إيجاد بيئة أسرية سليمة. ومشروع مسام لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام، الهادف إلى نزع الألغام من الأراضي اليمنية وتطهيرها بصورة شاملة، بعد أن أودت بحياة الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ وتسببت في عاهات دائمة لهم. وتمكن مسام من نزع 358,863 لغماً من الأراضي اليمنية، أيٍّ واحد منها كان كفيلاً بتدمير حياة العشرات.

وكذلك مشروع المساعدات المقدمة للزائرين في المملكة، حيث تُعدُّ من أكثر الدول استقبالاً للزائرين اللاجئين، حتى وصلت نسبتهم إلى 5.5% من إجمالي عدد السكان السعوديين، ليقوم مركز الملك سلمان بإنفاذ مشروعات تقديم مساعدات للاجئين من اليمن وسوريا والروهينغا، شملت خدمات التعليم والصحة والخدمات المقدمة من الجوازات، بلغت جملتها في نهاية عام 2022، ما مقداره 18,323,802,133 دولاراً.

إضافة إلى برنامج الأطراف الصناعية الذي استفاد منه 26,088 مستفيداً، حيث بادر مركز الملك سلمان إلى دعم وتمويل مراكز الأطراف الصناعية ومراكز تدريب وتأهيل، لتقدم خدماتها بالمجان للمصابين من عمليات البتر، الذين تسببت الألغام العشوائية في حدوث العديد من حالات البتر والإصابات لهم شملت نساء وأطفالا في اليمن وسوريا.

مع الوصول لمنتصف رحلتها
رؤيـــة السعـــوديـــة 2030
تتجاوز مستهدفاتها اقتصادياً واجتماعياً

الرؤيـــة وضعت لبنات التغيير والإصلاح وحققت أرقام نمو قيا سية

تنويـــع الموارد ونمو السياحة وإسكان المواطنين وتمكين المرأة.. ثمرات للرؤية

مع مطلع الربع الثاني من العام الحالي 2023، يكون قد مضى سبعة أعوام على إطلاق ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، حفظه الله، رؤية السعودية 2030، وذلك في العام 2016م "كرؤية طموحة لوطن عظيم". وبلغت الرؤية منتصف رحلتها الظافرة نحو مجتمع حيوي متفاعل يتسابق إلى الإبداع والابتكار، منطلقاً من قيم راسخة، وبيئة عامرة بالإمكانات، وبنيان متين يشد بعضه بعضا، واقتصاد مزدهر يسير بخطى واثقة،

حتى بلغ في نهاية عام 2022م أعلى معدلات النمو بين دول مجموعة العشرين، وأعلى معدل نمو وطني منذ 2011م، ولا يزال اقتصادا يافعا فرصه مثمرة، وتنافسيته جاذبة، واستثماره فاعل، وموقعه متميّز، وتنوعه كلمة السر في استدامته.

وقد عكفت رؤية 2030 خلال سنواتها الأولى على وضع اللبنات ومعالجة التحديات، حيث عملت على تأسيس البنية التحتية، والهياكل المؤسسية والتشريعية، ووضع السياسات العامة، وتمكين المبادرات، والتغلُّب على التحديات، ثم انطلقت كخطة طموحة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي، لتحقق تغييراً واسعاً يشهده كل العالم ويتأثر به ويتفاعل معه، ولا تزال مسيرتها مستمرة لبناء وطن عظيم تتفاخر به الأجيال القادمة.

قيم راسخة وهوية وطنية جامعة

وضع تقرير الرؤية عن عام 2022م، مؤشري أداء رئيسين لهدف "تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية"، أولهما: مؤشر العدد الإجمالي السنوي للمعتمرين من خارج المملكة، والذي وصل في 2022 إلى 8.4 مليون معتمر، بزيادة 2.2 مليون عن العدد عند خط الأساس الذي كان 6.2 مليون معتمر. وتم تحويل تطبيق "اعتمرنا" إلى منصة "نسك" وتوسيع أعمالها، وطباعة 14 دليلاً توعوياً بـ 14 لغة لخدمة ضيوف الرحمن، وفي الحج تواصل العمل بمبادرة "طريق مكة" وتطبيقها في 7 دول واستفاد منها في حج عام 1444هـ أكثر من 242 ألف حاج.

وثانيهما: مؤشر عدد المواقع الأثرية السعودية المدرجة لدى اليونيسكو، حيث كان عدد المواقع المدرجة عند خط الأساس 4 مواقع، فأصبحت 6 مواقع في العام 2022، كما تم تسجيل 525 موقعاً أثرياً في سجلات التراث الوطني خلال 2022 ليصبح العدد 8528 موقعاً أثرياً بالمملكة، مع اكتمال تأهيل 8 مواقع تاريخية إسلامية بالمدينة المنورة، وكذلك انطلاق مشروع الملك سلمان لتوسعة مسجد قباء كأكبر توسعة تاريخية، ومشروع الأمير محمد ابن سلمان لتطوير المساجد التاريخية الذي يستهدف إعادة تأهيل 130 مسجداً تاريخياً.

وقد شهدت المملكة انتعاشا لافتاً في السياحة، وبلغ نمو قطاع السياحة 121% كأسرع الوجهات السياحية نمواً في مجموعة العشرين، وحققت 16.5 مليون زيارة من الخارج خلال عام 2022، و77.6 زيارة سياحية من الداخل، وبلغت نسبة الزيادة في التوظيف بالقطاع 139%، كما تم إطلاق استراتيجية السياحة الرقمية عام 2022 لترفع جاذبية قطاع السياحة.

وبلغ عدد أيام الفعاليات الثقافية 1400 فعالية من 2019-2022، كما ارتفع عدد المشاركات السعودية في الفعاليات الثقافية الدولية من 5 مشاركات في 2019 إلى 29 مشاركة في 2022 متجاوزة المستهدف، وتضاعف عدد أماكن إقامة الفعاليات ليصبح 6,136 مكان فعالية، وتم تنفيذ أكثر من 40 مشروعاً سينمائياً محلياً ودولياً، واستقبل معرض الرياض للكتاب أكثر من مليون زائر، واستضاف أكثر من ألف دار نشر عربية وعالمية من 32 دولة.

نحو مجتمع مثالي

ومن أهداف الرؤية تحقيق "حياة عامرة وصحية"، حيث تم قياس التطور فيه من خلال مؤشري أداء رئيسين، الأول: نسبة التجمعات السكانية، بما فيها المواقع الطرفية المغطاة بالخدمة الصحية، حيث ارتفعت النسبة من 84% إلى 94%. والثاني: نسبة المستفيدين من الإعانات المالية القادرين على العمل الذين تم تمكينهم للاستغناء عن الدعم، حيث قفزت النسبة من 1% عند إطلاق الرؤية إلى 32% في العام 2022.

كما ارتفعت نسبة تسهيل الحصول على الخدمات الصحية الطارئة والعاجلة خلال 4 ساعات بنسبة تتجاوز 87 %، مقارنة بـ 36% قبل إطلاق الرؤية، وانخفض معدل وفيات حوادث الطرق سنوياً إلى 13.5 وفاة لكل 100 ألف نسمة، بعد أن كانت 28.8 وفاة. أيضا تم تأسيس كل من شركة الصحة القابضة والبنك الحيوي الوطني للبحث ومراقبة الأمراض وتطوراتها وطرق علاجها، إلى جانب إطلاق مستشفى الصحة الافتراضي الأكبر في العالم، والأول من نوعه في الشرق الأوسط.

وفي قطاع الإسكان، حيث تهدف رؤية الإسكان لتعزيز المعروض ورفع نسبة التملك إلى 70% بحلول عام 2030، ارتفعت نسبة تملّك المساكن لتصل إلى 60% مقارنة بنسبة 47% قبل خمسة أعوام، كما أن الحصول على الدعم السكني أصبح فورياً بعد أن كان يستغرق مدة تصل إلى 15 سنة قبل إطلاق الرؤية. وهناك أكثر من 177 ألف أسرة تملكت مسكنها الأول، كما تم توفير أكثر من 4600 وحدة سكنية للأسر الأشد احتياجاً، إضافة إلى 50 ألف وحدة سكنية تحت الإنشاء.

تنمية وتنويع الاقتصاد

وفي جانب التوجه نحو "تنمية وتنويع الاقتصاد"، وضع تقرير الرؤية عن عام 2022م خمسة مؤشرات أداء رئيسية، الأول: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الذي ارتفع من 1,526 مليار ريال عند انطلاق الرؤية إلى 1,804 مليار ريال في العام 2022. كما بلغت قيمة الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الجارية في 2022م أكثر من 4.1 مليار ريال (أكثر من تريليون دولار أمريكي)، محققًا نموًّا بـ 27.6%.

والثاني: مؤشر حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الذي كانت نسبته عند بداية انطلاق الرؤية 18.7%، وارتفع إلى نسبة 25% بنهاية عام 2022.

أما الثالث فهو مؤشر نسبة المحتوى المحلي بقطاع النفط والغاز، حيث كان يشكل نسبة 37% قبل الرؤية، وقفز وفق تدابير الرؤية إلى نسبة 59.5% في نهاية عام 2022. والمؤشر الرابع، وهو مؤشر قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك، حيث ارتفعت نسبة قروض البنوك عند إطلاق الرؤية من نسبة 2% إلى 8% عند منتصف رحلة الرؤية. والخامس هو مؤشر نسبة توطين الصناعات العسكرية التي ارتفعت من 7.7% عند بدء الرؤية إلى 12.6% في العام 2022.

وقادت الرؤية تحولاً اقتصادياً ناجحاً بتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتوفير الممكنات له، مع تمكين قطاعات جديدة، وخلق فرص جاذبة للاستثمار، كما حرصت على توجيه الدعم وتركيزه على القطاعات التي من شأنها تعزيز مرونة الاقتصاد، وقدرته على المنافسة العالمية، والمساهمة في نقل التقنية وتوطينها وتحفيز الابتكار، وتلبية الطلب المحلي.

وفي مجال الشراكات الإقليمية طويلة المدى، أسس صندوق الاستثمارات العامة 5 شركات إقليمية للاستثمار في: الأردن، والبحرين، والسودان، والعراق، وعُمان، بإجمالي قيمة استثمارية بلغت 90 مليار ريال، كما أطلق الشركة السعودية المصرية للاستثمار. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 10.7% في الربع الثالث من عام 2022، كما زاد استخدام التقنية في القطاع المالي، وزادت نسبة التمويل للتقنية المالية بمعدل نمو سنوي قدره 266%، في الوقت الذي حدد فيه عام 2023 لإطلاق الخدمات المصرفية المفتوحة.

وبلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة 1.141.733 منشأة بنهاية 2022م، وتواصل العمل على زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030م، وذلك من خلال تقديم الممكنات وإزالة العوائق، حيث تم تقديم 71,3 مليار ريال ضمانات مالية من برنامج (كفالة)، واستفادت منها أكثر من 17 ألف منشأة، وارتفع عدد المستثمرين بنسبة 83%.

ولتمكين البحث والتطوير والابتكار، بلغت نسبة الإنفاق السنوي على القطاع 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، ليسهم في الاقتصاد الوطني بـ 60 مليار ريال. وجاءت الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية كأحد ممكنات تحقيق مستهدفات الرؤية لبناء منظومة للملكية الفكرية تدعم الاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع. وحقق طلاب وطالبات المملكة إنجازاً كبيراً خلال مشاركتهم في المعرض الدولي للعلوم والهندسة "آيسف 2022"، حيث حصدوا فيه 21 جائزة من بين ألفي طالب وطالبة من 85 دولة، كما شارك طلاب وطالبات المنتخب السعودي للعلوم والهندسة في مشروعات نوعية في مجالات: الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة.

التوظيف وتمكين المرأة

ولهدف الرؤية "زيادة معدلات التوظيف"، وضع التقرير خمسة مؤشرات أداء رئيسية، أولها: مؤشر معدل البطالة بين السعوديين، حيث كانت نسبة البطالة عند انطلاق الرؤية 12.3%، لتهبط إلى 8% بنهاية العام السابع من رحلة الرؤية. والثاني: مؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث كانت نسبة مشاركة المرأة 22.8%، لتقفز إلى 34.5% وتتجاوز المعدل الذي وضعته الرؤية.

أما الثالث: فهو مؤشر نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي الجامعات خلال 6 أشهر من التخرج، والذي تضاعفت نسبته إلى 32%، بعد أن كانت 13.3%. والمؤشر الرابع هو: نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني خلال 6 أشهر من التخرج، والذي ارتفع بشكل كبير قفزت نسبته من 13.9%، إلى 42.43% في نهاية 2022. والخامس: هو مؤشر نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل، حيث ارتفعت النسبة من 7.7% إلى 12.3%.

وفي جانب تمكين المرأة السعودية، شهدت رحلة الرؤية انضمام أول سيدة لمجلس إدارة البنك المركزي السعودي، وتعيين نائبة للأمين العام لمجلس الوزراء. كما ساهم تمكين المرأة في سوق العمل في تعزيز المنافسة. وأثبتت المرأة السعودية جدارتها وإبداعها في جميع المجالات، وساعدتها الرؤية بتسهيلات وممكنات وإصلاحات في بيئة الأعمال، حتى وصلت نسبة المنشآت التي تملكها سعوديات إلى 45% من إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الربع الثالث من 2022.

وقفزت درجة المملكة في تقرير المرأة والأعمال والقانون الصادر من البنك الدولي من 25.63 نقطة عام 2019 إلى 80 نقطة عام 2022. كما قفز معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من 17% في العام 2017 إلى 36% في عام 2022. وارتفعت نسبة توظيف المرأة في القطاع الصناعي خلال ثلاثة أعوام بنسبة 93%، وأصبحت نسبة مشاركة المرأة في قطاع التقنية والاتصالات 30.5%.

حكومة إلكترونية فاعلة

وفي هدف "تعزيز الفاعلية الحكومية" بالمملكة، ارتفع مؤشر الأداء الرئيسي حول ترتيب المملكة بمؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية، حيث صعدت المملكة في الترتيب من المركز الـ 44 إلى المركز الـ 34، ومن ثم واصلت صعودها حتى الترتيب الـ 31 في مؤشر "تطور الحكومة الإلكترونية"، وبنسبة متقدمة بلغت 85.39%. ودخلت في نطاق الدول ذات الأداء المرتفع جداً، مما جعلها ضمن أفضل 10 دول عالمياً، والأولى في التقدم على مستوى دول مجموعة العشرين.

وظلّت الرؤية تعمل على تطوير الحكومة الإلكترونية، وقياس أداء الأجهزة الحكومية، وتطوير أعمالها باستمرار، لتحسين ورقمنة الخدمات المقدمة في جميع القطاعات. وأسهمت برامج ومشروعات التحول الرقمي، والإصلاحات التشريعية والاقتصادية، في تحسين التنافسية، وسهولة ممارسة الأعمال للشركات، وتعزيز كفاءة العمل الحكومي، كما احتلت المملكة المرتبة الـ 27 عالمياً في تطور البنية التحتية للاتصالات.

مجتمع تطوعي تكافلي

وفي هدف الرؤية "تمكين المسؤولية المجتمعية"، قاس التقرير مؤشرين للأداء الرئيسي أولهما: عدد المتطوعين، الذي كان عند خط الأساس 22.9 ألف، وارتفع إلى 658 ألفاً في 2022. وثانيهما مؤشر نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية، الذي تضاعف من نسبة 30% عند بداية الرؤية إلى 60% في عام 2022.

وتقدّمت المملكة في مؤشر التنمية البشرية، الصادر عن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022 إلى المرتبة 35 عالمياً من بين 191 دولة، والمرتبة العاشرة بين دول مجموعة العشرين، كما تقدمت 18 مرتبة في مقياس اكتساب المعرفة ومتوسط سنوات الدراسة، كما حلّت في المركز الرابع عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال، ضمن تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2021 – 2022، كذلك حقق مؤشر نسبة المشاركين في الأنشطة الريادية وأنشطة العمل الحر قيمة 19.6 %، متجاوزاً مستهدف عام 2023 وهو 18.6%.

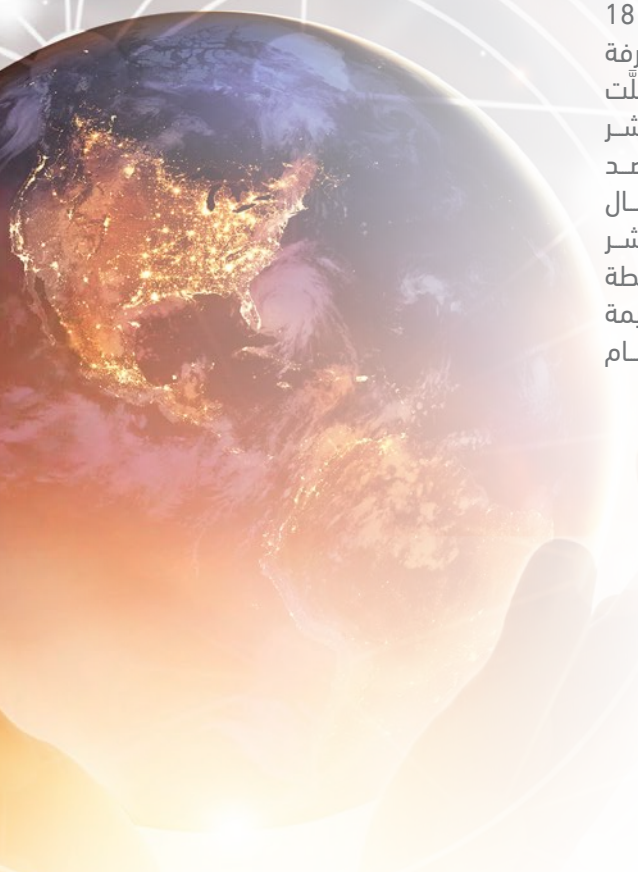

مركز المهارات المالية..

منجزات وطموحات للرقي بالسواعد الوطنيـــة فـــي القطـــاع المـــالـــي

مركـز
المهارات المالية
Financial Skills
Center

عبدالله مجرشي
مدير عام مركز المهارات المالية

تُعد رؤية السعودية 2030 بمثابة خطة وطنية شاملة للتطوير تطمح إلى النهوض بالمملكة، لتكون نموذجًا رائدًا على الصعيد العالمي بفضل أهدافها الطموحة، ومن الركائز التي قامت عليها هذه الرؤية تطوير القطاع المالي، ويندرج وفقاً لذلك تطوير القدرات البشرية في هذا القطاع عبر إطلاق عدد من البرامج التي تساعد على تمكين القدرات المالية في القطاعين العام والخاص، وفي هذا الاتجاه جاء تأسيس مركز المهارات المالية، تحت مظلة وزارة المالية، الذي يسعى لتطوير القدرات البشرية في القطاع المالي العام كممكن لبرنامج الاستدامة المالية، وتحقيق الأهداف المنشودة للرقي بالقطاع المالي بسواعد وطنية خلاقة ومتمكنة.

أهداف المركز واستراتيجيته

مجلـــــة (متمم) تلقي من خلال هذا التقرير الضوء على مركز المهارات المالية، حيث استعرض في البداية مدير عام المركز الأستاذ عبدالله مجرشي أهداف المركز، موضحاً أنه معني بإطلاق قدرات الممارسين الماليين في القطاع المالي العام، من أجل تعزيز اقتصاد المملكة نحو الاستدامة المالية، والتي تركز على المُمكّنات الأساسية، وركائز الاستراتيجية التي تلتزم باتباع نموذج تشغيلي مرن، عبر تطوير القدرات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية من خلال بناء القدرات وإدارة المواهب، فضلا عن بناء مجموعة موارد فعالة من خلال تحسين الأدوار المهمة، التي من شأنها تحقيق قدر عال من الأثر، مثل الوصول إلى أكثر من 3000 ممارس مالي في 45 جهة حكومية، بجانب العمل على تصميم وتنفيذ برامج تفاعلية يمكنها تلبية احتياجات المنظومة باستمرار مثل 15 برنامجا تدريبيًا و3 خدمات لإدارة المواهب.

ونوه مجرشي إلى أن هناك اهتمام ببناء شبكة فعالة من الشركاء، من خلال تعظيم الأثر عبر خلق الشفافية باستخدام لوحات المتابعة الرقمية وإعداد تقارير الأداء لقياس الأثر الحقيقي للبرامج وتصحيح المسار حسب الحاجة، وكذلك تمثيل الخبرات المالية للمملكة في المؤتمرات والفعاليات الداخلية والخارجية، وإبراز واقع التقدم الراهن في القطاع المالي الوطني.

وأضاف أن مركز المهارات المالية يركز على بناء القدرات بتصميم برامج بناء القدرات وتنفيذها للقادة والمديرين في الإدارة الوسطى والأخصائيين، وكذلك إدارة المواهب بتقييم الاحتياجات والجدارات والتدريب والتوجيه وتنفيذ برامج الابتعاث العلمي والإعارة، إضافة إلى اهتمامه بالإثراء المعرفي بتنفيذ فعاليات التعريف بالإدارة المالية العامة.

رحلات التعلم

وبيّن مجرشي أن رحلات التعلم في مركز المهارات تبدأ برحلة القادة التي تعتمد الأساسيات فيها على برنامج القادة الماليين وأساسيات التخطيط المالي متوسط المدى وبرامج التمكين، التي تركز على القيادة الفعالة، تليها رحلة المدراء لـ(مدير الميزانية/ الإيرادات/ المشتريات، وأخصائي الميزانية/ الإيرادات/ المشتريات)، ويتقدم الأساسيات فيها برنامج الأخصائي المالي وأساسيات التخطيط المالي متوسط المدى، وتعتمد برامج (أساسيات الميزانية/ الإيرادات/ المشتريات)، تتبعها البرامج المعززة كبرنامج متقدم في (الميزانية/ الإيرادات/ المشتريات وإدارة البيانات المالية)، تليها رحلات الأخصائيين لـ(مدير

المحاسبة، والمحاسب، وأخصائي السياسات) التي تعتمد على برنامج أساسيات (المحاسبة المالية/ برنامج تصميم) وتنفيذ السياسات المالية، بجانب برامج التمكين كبرنامج الاستحقاق المحاسبي المتقدم، لتشكل بنهاية الأمر رحلات التعلم بناءً على الجدارات الفنية المطلوبة الفورية من المنظومة.

وخلال الفترة ما بين ديسمبر 2022 وحتى يونيو 2023 عمل مركز المهارات المالية على إطلاق 6 برامج تدريبية من أصل 10 برامج مخطط لإطلاقها في عام 2023م، وتدريب 1176 متدرباً من القطاع المالي العام، وتغطية أكثر من 87 جهة حكومية، وتحقيق 21% متوسط اكتساب المعرفة، و90% معدل الرضا العام للمتدربين، و49% معدل توصية المتدربين للبرامج.

المبادرات الرئيسية

تعد لقاءات ريادة المعرفة إحدى المبادرات الرئيسية لمركز المهارات المالية وهي جلسات يعقدها لأعضاء اللجنة التوجيهية في وزارة المالية، يطرح ويناقش من خلالها أساتذة أكاديميون وخبراء ماليون مواضيع مالية عالمية ناشئة مختلفة كمستجدات القطاع المصرفي العالمي وتأثيراته المحتملة على المالية العامة.

وهناك بناء القدرات من خلال الشراكة، وهو برنامج موجه لأعضاء مجالس الإدارات، ومدته 4 أيام يستند إلى أحدث مبادئ الحوكمة الفعّالة وقيادة مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، وقد تم تطويره من قبل معهد (GCC BDI)، حيث يتم تنفيذه من قبل أكاديمية التميز بتمويل من شركة أرامكو.

كذلك هناك برنامج المُدقّق الداخلي، وهو برنامج يعزز معلومات المشاركين حول التدقيق الداخلي، من خلال تحليل دراسات حالات واقعية مرتكزة على المسارات المالية والمحاسبية الحديثة.

أما بالنسبة للبرامج التي عمل عليها المركز، فيأتي من أبرزها برنامج الأخصائي المالي، وبرنامج سفراء الميزانية، وبرنامج سفراء الإيرادات، وبرنامج الرقابة المالية وبرنامج القادة الماليين وسياسات التخطيط المالي متوسط المدى.

التطلعات المستقبلية

يلتزم مركز المهارات المالية بتنفيذ استراتيجيته باستمرار من خلال 15 برنامجاً يتم تصميمها وتنفيذها لدعم وتمكين التحول، إضافة إلى تنفيذ برامج جديدة لتمكين التحول وتصميم برامج إدارة المواهب وإطلاقها في أكثر من 500 جهة حكومية وأكثر من 10 شراكات محلية وعالمية تم تأسيسها، و 23 ألف ممارس مالي، ويأتي ذلك للمساعدة في تحقيق النتائج المرجوة بأن يكون منارة لبناء المهارات على مستوى المنظومة وتحقيق تحسن ملحوظ في مؤشر بناء القدرات الوطنية، أي التغيير في خط الأساس للكفاءات والاعتماد الأمثل للأنظمة والممارسات المالية الجديدة مثل التخطيط المالي متوسط المدى والمحاسبة القائمة على الاستحقاق، لجعل الممارسين الماليين المعتمدين من المستويين الأول والثاني، وتحسين دقة الميزانية والالتزام بالأسقف المحددة لها.

الأكاديمية المالية تختتم "معسكر التقنية المالية 2023"

القويز: نهدف للوصول إلى 525 شركة تقنية مالية بحلول 2030

احتفت الأكاديمية المالية بتكريم 24 مبدعاً ومبدعةً في الحفل الختامي من برنامج معسكر التقنية المالية 2023، الذي اختتم بالرياض مؤخراً برعاية معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية، ورئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية الأستاذ محمد بن عبد الله القويز.

وأوضح القويز خلال كلمته الافتتاحية، أن معسكر التقنية المالية يعد إحدى المبادرات الرئيسة التي قدمتها الأكاديمية المالية دعماً للقطاع المالي والتقني للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، مشيراً للدور الجوهري للأكاديمية التي أسهمت في تقديم أكثر من 2500 برنامج تدريبي متخصص، استفاد منها أكثر من 35 ألف متدرب ومتدربة. كما أطلقت 48 شهادة مهنية تقدَّم لها ما يزيد على 170 ألف مختبر ومختبرة، إلى جانب تنظيمها أكثر من 170 لقاء وندوة شارك فيها حضورياً قرابة 30 ألف مشارك ومشاركة، واستفاد منها افتراضياً أكثر من مليون ونصف المليون شخص، وذلك دعماً للجهود القائمة والمستمرة لتحقيق التنمية والتطوير لقدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي.

وأضاف رئيس مجلس هيئة السوق المالية، أن الهيئة تستهدف زيادة عدد الشركات في مجال التقنية المالية إلى 525 شركة أو أكثر بحلول 2030، وذلك في إطار سعي المملكة لتكون مركزا عالميا رافدا في التقنية المالية، موضحا أن ذلك يتطلب استثمارات في القدرات الشابة وتحفيزا لريادة الأعمال في القطاع المالي، مبينا أن القطاع شهد ارتفاعا في القوى العاملة بنسبة 105% مقارنة بالعام السابق، فيما بلغت نسبة التوطين فيه 74%، وذكر أن قطاع التقنية المالية كان الأعلى تمويلا مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى من خلال قنوات الاستثمار الجريء في عام 2022، مشيرا إلى أن التقنية المالية تعد عصبا رئيسيا لتحسين وتطوير كفاءة الخدمات والمنتجات المالية، بما يتناسب مع الثورة التقنية الحالية، ويخدم أهداف المملكة التنموية والاقتصادية.

تجربة تطبيقية استثنائية

من جانبه، بيّن الرئيس التنفيذي للأكاديمية المالية الأستاذ مانع ابن محمد آل خمسان، أن المعسكر قدّم تجربة تطبيقية استثنائية

لكافة المشاركين، امتدت على مدار 6 أسابيع، بمعدل 140 ساعة من التدريب المكثف، إلى جانب 5 أيام من هاكاثون التقنية المالية، بمعدل 25 ساعة لصقل نماذج المتدربين الأولية، وتوجههم في نموذج العمل لابتكاراتهم، موضحا أن المعسكر شهد إقبالاً واسعاً من المتقدمين الذين وصلوا إلى قرابة 700 شخص من حديثي التخرج إلى المحترفين في القطاع المالي والتقني والإداري، وقد اشتمل البرنامج على 7 مشاريع ابتكارية، و13 محوراً للتدريب.

وتضمن المعسكر عشر وحدات تناولت موضوعات متنوعة شملت التفكير التصميمي وتحليل البيانات، والتقنيات الناشئة في التقنية المالية والذكاء الاصطناعي، كما اكتسب المتدربون كفاءات جديدة في التفكير التصميمي، والإدارة المرنة، وتحليل البيانات، واتخاذ قرارات مبنية عليها، وتحليل وتصور البيانات، فضلاً عن السرد القصصي باستخدام البيانات التقنية المالية والتقنيات الناشئة، والذكاء الاصطناعي والنمو المدعوم بالذكاء الاصطناعي، إضافة إلى تحليل وتحسين عمليات الأتمتة وقيادة التحول الرقمي ومهارات العرض والتقديم.

هذا وقد حرصت الأكاديمية المالية من خلال معسكر التقنية المالية 2023 على تقديم تجربة فريدة للمشاركين في البرنامج، للتعمق في عالم التقنية المالية ومجالات البيانات والذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تنمية قدراتهم وتطويرها ليتمكنوا من توظيف هذه التقنيات من تصميم وتقديم حلولهم المبتكرة وحصد فرص باهرة في مستقبلهم الوظيفي.

وتقوم الأكاديمية المالية بتسخير جميع إمكانياتها المادية والبشرية لتقديم مجموعة من المبادرات والمنتجات عالية المستوى تُسهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، وتطوير القطاع المالي وفق استراتيجية مستقبلية متكاملة وشاملة، إضافة إلى تقديم مُنتجات ومهارات مُتطورة، وتعزيز الابتكار في مجال الخدمات المالية لأعلى المستويات العالمية.

يذكر أن عدد شركات التقنية المالية في السعودية استمر في النمو ليبلغ 147 شركة في العام 2022، بزيادة قدرها 14.7 ضعف مقارنةً بـ 10 شركات في عام 2018.

مجلة "متمم"

تسلط الضوء على تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2023

اقتصاد المملكة يواصل ازدهاره... ويمضي في نموه بخطى راسخة

صدر مؤخراً تقرير فريق خبراء صندوق النقد الدولي في نهاية مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 حول اقتصاد المملكة العربية السعودية، بعد أن أُجريت المشاورات والمناقشات في الرياض خلال الفترة من 28-14 مايو 2023، وضم الفريق الذي ترأسه رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى المملكة أمين ماطي، جيروم فاكر، وسيدرا رحمن، ويوان جاو رولينسن، وجريتا بولو من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إلى جانب فاسيلي بروكوبنكو من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، إضافة إلى جهاد أزعور من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الاجتماعات.

والتقى فريق الصندوق بكبار مسؤولي الدولة في قطاعات المال والاقتصاد والطاقة والاتصالات والصناعة إلى جانب ممثلين من مجلس الشورى والقطاع الخاص.

ونتناول في هذا التقرير أبرز مناقشات وتوصيات الخبراء في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 التي أكدوا خلالها أن اقتصاد المملكة يشهد حالة من الازدهار، وذلك مع هبوط معدل البطالة إلى أدنى مستوياته، وسد الفجوة بين توقعات الناتج المحلي والناتج الفعلي المحقق، واحتواء التضخم، وإعادة بناء هوامش الأمان المالية والخارجية، موضحين أنه مع استمرار الإصلاحات في إطار "رؤية السعودية 2030" تمكنت المملكة من تحقيق تقدم في خطتها الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على النفط من بين جملة أمور أخرى.

آخر التطورات الاقتصادية

أكد التقرير أن المملكة خلال عام 2022 كانت الأسرع نموا بين اقتصادات مجموعة العشرين، حيث بلغ معدل النمو 8,7% مقارنة بالعام السابق، وكان السهم الأكبر في النمو من الاستثمارات الخاصة غير النفطية التي ارتفعت بنسبة قدرها 45% مدفوعة بتسارع وتيرة تنفيذ عدة مشروعات عملاقة، وزيادة النمو غير النفطي بنسبة 4,8% مقارنة بالعام السابق، حيث سجل العام انتعاشاً كبيراً في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم، كما ارتفع النمو في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي قطاع البناء، هذا إلى جانب الزيادة في إنتاج النفط الخام بنسبة قدرها 16%. في وقتٍ كانت فيه آثار الحرب الروسية الأوكرانية وتشديد الأوضاع المالية العالمية محدودة. وجاءت أبرز هذه التطورات الاقتصادية كالتالي:

- انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته، نتيجة للنمو الملحوظ في الاقتصاد، حيث انخفض المعدل الكلي إلى 4,8% في الربع الأخير من عام 2022، مقابل 9% خلال جائحة كوفيد، وهو أدنى مستوياته على الإطلاق؛ وتراجع كذلك معدل بطالة الشباب إلى النصف مسجلا 16,8% في عام 2022 مقارنة بمستواه أثناء الجائحة؛ بينما انخفض معدل بطالة النساء إلى 12,9% في ظل ارتفاع مشاركة الإناث السعوديات في القوى

العاملة إلى أعلى مستوياتها بنسبة قدرها 37% (مقارنة بنسبة قدرها 18% في 2017).

- التمكن من احتواء التضخم، حيث بلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2,5% في عام 2022، في ظل احتواء التضخم جزئيا بفضل الدعم المحلي وفرض حدود قصوى للأسعار وقوة الدولار الأمريكي، ورغم ارتفاع التضخم الكلي في أوائل 2023 إلى 3,4% فقد انخفض مرة أخرى إلى 2,8% في شهر مايو 2023، مدفوعا بالتأثيرات الأساسية الإيجابية، بينما تم تحييد أثر الزيادة المستمرة في الإيجارات بتراجع مساهمات قطاع النقل وأسعار الغذاء. بينما ارتفعت أجور العمالة ذات المهارات المنخفضة بنسبة قدرها 12% مقارنة بالعام السابق في الربع الأخير من 2022.

توسيع سوق رأس المال

مع ازدياد رأس المال السوقي (تاسع أكبر سوق لأسهم رأس المال في العالم) وزيادة ترتيب المملكة في مؤشر MSCI للأسواق الصاعدة ازدادت جاذبية السوق السعودية للمستثمرين الأجانب.

التوقعات الإيجابية والتحديات

أشارت توقعات خبراء الصندوق إلى استمرار النمو الحالي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، في ظل زيادة الإنفاق الاستهلاكي والتعجيل بتنفيذ المشروعات ودورهما في تعزيز الطلب. وتتسم توقعات الخبراء بالإيجابية على الرغم من عدم الاستقرار الخارجي، وقد بينت المؤشرات الكبرى وتحليل التوقع الآني الذي أجراه الخبراء قوة النمو غير النفطي بالمملكة، مع توقعات بلوغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي 4,9% في 2023 حيث تزداد قوة الطلب في ظل تسارع وتيرة تنفيذ المشروعات. وتوقع الخبراء أن يواصل النمو غير النفطي ارتفاعه في عام 2024 قبل أن يعود إلى مستواه المتوقع على المدى المتوسط البالغ 4%، كما توقعوا أن يظل التضخم الكلي قيد السيطرة، على الرغم من الارتفاع المستمر في الإيجارات، والزيادة الأخيرة في أسعار الديزل، لافتين إلى أن هناك عدة تدابير ستحد من أثر التضخم مثل: إعانات الدعم، والحدود القصوى المفروضة على أسعار منتجات معينة، وتباطؤ النشاط في سوق العقارات (نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل). ورغم احتمال زيادة الضغوط التضخمية على المدى القصير نتيجة انحسار الركود في سوق العمل وازدياد الطلب في ظل انتعاش الاقتصاد.

وأوضح الخبراء أنه مع الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الطموح في ظل "رؤية 2030" مدعوما باستثمارات ضخمة - من المنتظر ازدياد واردات السلع الوسيطة والنهائية. موضحين أنه في الوقت الذي تؤتي فيه استراتيجية تنويع الاقتصاد ثمارها على المدى المتوسط يُتوقع زيادة الصادرات غير النفطية.

الاتفاق مع توقعات الخبراء

اتفقت الحكومة مع توقعات الخبراء للنمو في 2023، حيث يظل النمو على المدى القريب متجاوزاً مستواه الممكن بفضل الإنفاق الاستهلاكي القوي والتعجيل بتنفيذ المشروعات ودورهما في تعزيز الطلب. وعلى المدى المتوسط، وبينما تتفق الحكومة مع ضرورة الاستعانة بالتوقعات المدروسة فإنها على ثقة بأن الإصلاحات القوية وتنفيذ "برامج تحقيق الرؤية"، والاستراتيجيات القطاعية، والاستراتيجيات الإقليمية، والمشروعات العملاقة سوف تستمر في رفع مستوى النمو غير النفطي والنمو الممكن أعلى من المستوى المتوقع في السيناريو الأساسي الذي أعده الخبراء.

التحول الاقتصادي

لا يزال التحول الاقتصادي في المملكة ماضيا على المسار الصحيح. وبفضل الإصلاحات في إطار خطة التنمية في سياق رؤية 2030 وارتفاع أسعار النفط، يشهد

الاقتصاد السعودي حالة من الازدهار، إذ أمكن سد فجوة الناتج، وتم احتواء التضخم، وبلغ معدل البطالة أدنى مستوياته، وأعيد بناء هوامش الأمان المالية والخارجية، كما أن المساهمة النفطية في مختلف قطاعات الاقتصاد آخذة في الانحسار، وتتخذ التوقعات على المدى القريب مسارا إيجابيا، مع توازن المخاطر إلى حد كبير. غير أن التعديلات المحتملة في الطلب العالمي وزيادة التحولات الممكنة في أسعار السلع الأولية أو في خطط إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+.

ومن شأن زيادة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط أن يسمح للمملكة بالاحتفاظ باحتياطيات وقائية أكثر قوة وتلبية احتياجات تحقيق العدالة بين الأجيال وفي الوقت نفسه تخفيف حدة المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار النفط. وسوف تعتمد مثل هذه الاستراتيجية على الجهود المبهرة في تعبئة الإيرادات غير النفطية التي بدأتها المملكة بالفعل من خلال الحفاظ على معدل ضريبة القيمة المضافة الحالي، وإصلاح منظومة ضريبة دخل الشركات والضريبة العقارية، وتقوية إدارة الإيرادات، وينبغي أن يقترن كل ذلك بتعزيز برامج الحماية الاجتماعية الموجهة بدقة للمستحقين بغية الحد من التأثير الواقع على الفئات الأشد ضعفا. وجدير بالترحيب في إطار هذه الاستراتيجية كذلك الاستمرار في ترشيد فاتورة الأجور في القطاع العام، ورفع كفاءة الاستثمار العام، والاستفادة الكاملة من سلسلة الإنفاق.

ربط الصرف بالدولار

ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يمثل النظام الأنسب للمملكة، نظرا لهيكل اقتصادها في الوقت الحالي. ويتسم المركز الخارجي للمملكة بقوة كبيرة تفوق المستوى الذي تقتضيه الأساسيات الاقتصادية على المدى المتوسط، بينما لا تزال الاحتياطيات الوقائية أعلى بكثير من مستوى الحد الأدنى المحدد بموجب مقياس "تقييم كفاية الاحتياطيات". ومن شأن عودة صادرات النفط إلى طبيعتها حسب المتوقع، إلى جانب إجراء الإصلاحات المعززة للتنافسية، وتنفيذ برنامج ضخم للاستثمارات، بما فيها استثمارات صندوق الاستثمارات العامة، أن تساعد على مواءمة المركز الخارجي مع الأساسيات الاقتصادية على المدى المتوسط.

وبين تقرير الخبراء أن الجهاز المصرفي في المملكة يواصل تقدمه القوي مرتكزا على الجهود المستمرة لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية. وتتسم نسبة كفاية رأس المال الإجمالية بالقوة، ومستوى الربحية المرتفع، كما أن نسبة القروض المتعثرة منخفضة. ورغم انتعاش القروض العقارية في السنوات الأخيرة، تشير التقييمات إلى أن المخاطر التي يفرضها قطاع الإسكان على القطاع المصرفي لا تزال محدودة حتى الآن. ويرحب الخبراء بتعميم إطار رقابي شامل يقوم على المخاطر، واعتماد شروط المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الخاص بالبنوك، والتطبيق الكامل للإصلاحات النهائية بموجب اتفاقية بازل 3، والتنفيذ الدوري لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة. ويشيدون بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في تعديل نظام مراقبة البنوك، ويشجعونها على إدخال تعديلات إضافية تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية، ويحثونها على التعجيل بتنفيذه.

خطة الإصلاح

ويمثل التقدم المحرز في تنفيذ خطة الإصلاح في ظل "رؤية 2030" نحو تحقيق اقتصاد منتج وصديق للبيئة خطوة مشجعة. فقد ساهمت عدة عوامل في ارتفاع مستوى استثمارات القطاع الخاص ومنها وتيرة التحول الرقمي المثيرة للإعجاب، وزيادة نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، والتحسينات في البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال - بالإضافة إلى وضع مجموعة جديدة من الأنظمة لتشجيع ريادة الأعمال والحد من تكاليف ممارسة الأعمال. ومن شأن التدابير الجاري تنفيذها لتعزيز رأس المال البشري، وترشيد الرسوم المتعددة، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وسن نظام جديد للاستثمار أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع النمو. ويتعين توخي الدقة في معايرة برامج الاستثمار المتعددة - بما في ذلك تدخلات صندوق الاستثمارات العامة - لضمان تحقيق آثار حافزة وتجنب مزاحمة القطاع الخاص ومخاطر الاقتصاد التضخمي.

ورحب تقرير خبراء الصندوق بجهود المملكة في السياسات المناخية، مع ضرورة تنفيذ مبادرة السعودية الخضراء لتحقيق أهداف الخطط السعودية لخفض صافي الانبعاثات، منوهاً بالخطط الجارية لزيادة مصادر الطاقة المتجددة، وتوليد وفورات من خلال البرامج التي تهدف إلى تحقيق الكفاءة، ونشر تقنيات احتجاز الكربون، وتطوير إنتاج وتصدير الهيدروجين. ومن شأن مواصلة السعي لتنفيذ هذه الاستراتيجية، أن تساعد الحكومة على تحقيق هدفها للوصول إلى مستوى انبعاثات صفرية صافية بحلول عام 2060 بأقل قدر من الخسائر.

متمم، العدد الخامس، أكتوبر 2023م

لقاء (متمم) يستعرض تقرير
خبراء صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد السعودي

نظم مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، في شهر سبتمبر 2023م لقاءً بعنوان: "الاقتصاد السعودي في ميزان خبراء صندوق النقد الدولي " شارك فيه كل من: وكيل وزارة المالية للسياسات المالية الكلية الأستاذ ثامر بن صالح الجارد، ووكيل محافظ البنك المركزي السعودي للأبحاث والشؤون الدولية الدكتور فهد بن إبراهيم الشثري، ورئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى المملكة العربية السعودية الأستاذ أمين ماطي.

وفي مطلع اللقاء الذي أداره الإعلامي وليد خالد بن خنفور، بيّن الجارد أن التخطيط المالي يسير حسب الخطط التي وضعتها المملكة في رحلتها الإصلاحية، حيث نجحت في تحقيق مستهدفات المرحلة الأولية التي بدأتها في العام 2016م تحت برنامج التوازن المالي الذي كان يستهدف السيطرة على معدلات العجز المرتفعة، وصولاً إلى التوازن المالي على المدى المتوسط، وهي تكمل خطاها الآن عبر برنامج الاستدامة المالية الذي يهدف على المديين المتوسط والطويل إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

وأشار إلى أن تقرير صندوق النقد الدولي لمشاورات المادة الرابعة أكد أن اقتصاد المملكة لايزال يشهد ارتفاعا جيداً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى استمرارية ارتفاع نمو الأنشطة غير النفطية، حيث إنه الهدف الرئيسي للمملكة، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، من انخفاض معدل النمو، وارتفاع نسبة التضخم، وتحديات سلاسل الإمداد العالمية، موضحا أن المملكة تحرص على المواءمة بين سياساتها المالية والنقدية، حيث تعمل السياستان بشكل مواز لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة، كما تقوم البرامج المعنية مثل "برنامج القطاع المالي" بمراقبة أثر هذه السياسات لحوكمتها وبناء القرارات واتخاذ التدابير المناسبة للحد من تأثير المخاطر على المستويين الخارجي والداخلي وعلى الاقتصاد بشكل عام.

وأكد الجارد ترحيب وزارة المالية بإشادة تقرير مشاورات المادة الرابعة حول المملكة، خصوصاً في ظل استكمال مسيرة الإصلاحات المالية والهيكلية وتطوير إطار

للمالية العامة متوسط المدى لدعم الضبط المالي وزيادة مستويات الإفصاح والشفافية وإنشاء إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية.

النهج التنظيمي للبنك المركزي

بدوره، قال الشثري إن النهج التنظيمي الذي يتبعه البنك المركزي السعودي ساهم في استقرار النظام المالي، ويتضح ذلك من مؤشرات المتانة المالية القوية والتطبيق المبكر لإصلاحات "بازل 3"، مضيفا أن البنك المركزي يرحب بالتوصيات البنّاءة الصادرة عن تقرير مشاورات المادة الرابعة، خصوصًا في ظل التطورات الأخيرة في النظام المصرفي والمرتبطة بالتوسع الائتماني القوي؛ وعلى الأخص في قطاعي الشركات والرهن العقاري.

وبين أن المملكة العربية السعودية حققت تقدماً ملحوظاً في قطاع التقنية المالية، الذي أظهر نموًا كبيرًا بنسبة 79٪ في عدد شركات التقنية المالية، مما ساهم بشكل كبير في الشمول المالي، كما أن السياسة النقدية المتبعة في السعودية بينت فاعليتها من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم النمو الاقتصادي، وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، مثل الأزمة المالية العالمية، وجائحة (كوفيد-19)، والضغوط التضخمية الأخيرة.

سياسات مالية داعمة

من جانبه، أوضح ماطي أنه وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي بشأن نمو الاقتصاد السعودي فإنه في الوقت الذي كان الاقتصاد العالمي يواجه عددا من الصدمات، كان اقتصاد المملكة يشهد نمواً وصل لنسبة 8.7%، مدعوما بالإصلاح الهيكلي الاقتصادي، مبينا أن الصندوق يرى أن البنك المركزي السعودي أثبت كفاءته وقدرته في ما يتعلق بالتعامل مع الأزمات العالمية والأسواق المصرفية، مضيفا أنه من خلال رؤية السعودية 2030 ووضع اقتصاد المملكة الحالي فهي في منتصف طريق جدول أعمال هذه الرؤية بحسب رؤية الصندوق، حيث يرى أنها حققت الكثير من الأهداف وهناك العديد من المؤشرات التي تثبت تقدمها حول مستهدفات الرؤية، وخاصة في تنويع الموارد الاقتصادية.

وأشار إلى أن المملكة ووفقا لتوقعات الصندوق تشهد تقدما ملحوظا من حيث الاعتماد على الصادرات والواردات غير النفطية، بالرغم من انخفاض الإيرادات النفطية والمؤسسات والهيئات غير النفطية التي تضاعفت بشكل كبير لدعم الاقتصاد وتحقيق القيمة المضافة وتعزيز الإصلاح الاقتصادي بشكل عملي واضح.

عبدالله المغلوث
عضو جمعية الاقتصاد

كيف تبدأ رحلة الاستثمار؟

التداول في أسواق المال، والاستثمار في العملات الرقمية، والاستثمار في المشاريع الصغيرة من أفضل طرق استثمار المال القليل، وتختلف كل طريقة عن الأخرى من حيث الربح المتوقع ونسبة المخاطرة.

قد يبدو للعديد من الأشخاص أن استثمار مبلغ صغير يعد أمرًا صعبًا أو حتى مثيراً للسخرية، لكن في الحقيقة يستطيع الفرد الاستثمار في مبلغ بسيط لتحقيق عائد إضافي، طبعا لن يكون هذا العائد كبيرًا على المدى القصير، لكنه قد يكون مجزيًا على المدى الطويل".

الاستثمار في مبلغ صغير لتحقيق نتائج مرجوة يتطلب تعلمًا مستمرًا وتحسين الاستراتيجيات بناءً على التجارب والأخطاء وتعلّم أساسيات الاستثمار، وإجراء البحث اللازم وفهم نوع المخاطر المحيطة قبل وضع الأموال في أي استثمار. وفي حال رغب الفرد بالمخاطرة أكثر من أجل تحقيق مكاسب أعلى خلال فترة قصيرة، فيمكنه استثمار مبلغ صغير في استثمارات عالية المخاطر. حيث احتمال الخسارة وارد جدا، ولكن يمكن أن يوفر ذلك تجربة قيّمة ويساعدك على التعلم واكتساب الخبرة.

ما أهمية ضبط المصاريف الشهرية للفرد؟

ثقافة الادخار مهمة جدا للفرد لمواجهة التحديات المعيشية التي بدأت تتوسع بكافة أشكالها ولا سيما في ارتفاع الأسعار وتضخم المواد الاستهلاكية والأدوية وغيرها من مستلزمات الحياة، التخطيط المسبق والجلوس على إعداد خطة ودراسة المصاريف والمشتريات تجعل الفرد أكثر أمانًا لمواجهة تلك التحديات والظروف. من أهم آليات ثقافة الادخار فتح حساب ادخار لادخار الفائض من المصروف حتى لو كان قليلاً، والالتزام بالضروريات والابتعاد عن الكماليات ومتابعة العروض المقدمة من المجمعات والأسواق للاستفادة من خصوماتها.

ماذا عن ضبط المصاريف الشهرية للمؤسسات والشركات؟

بند المصروفات في المحاسبة من أهم بنودها لأنه يوضح بالتفصيل التدفقات النقدية الخارجة من الشركة، وإذا لم يتم إحكام السيطرة على هذا البند ستفشل العملية المحاسبية إجمالًا، ولن يتمكن المحاسبون من إعداد قوائم مالية دقيقة، فضلًا عما قد يتسبب في خسارة مالية للشركة. وتتعدد أنواع المصروفات في الشركات ومستحقات الدفع للمؤسسات بما في ذلك مختلف قنوات الدفع، سواء عن طريق الفوترة الإلكترونية والورقية أو الشيكات أو التحويلات البنكية. وتنقسم المصروفات إلى إيرادية ورأسمالية، وينقسم كل نوع بدوره إلى أنواع فرعية عدة لا يشترط أن تتوافر في النظام المحاسبي لكل المؤسسات، وإنما تختلف باختلاف نوع الشركة وطبيعة نشاطها.

الصكوك والسندات ما الفرق بينهما؟

الصكوك والسندات أوراق مالية تصدرها الحكومات أو الشركات لجمع الأموال من المستثمرين لفترة زمنية محددة بتاريخ سداد محدد، وخلال هذه الفترة عادةً ما توزع الصكوك والسندات معدل ربح (ثابت أو متغير) بشكل دوري، وفي نهاية عمر الصك أو السند، المعروفة بفترة الاستحقاق، يقوم مصدر الورقة المالية بسداد رؤوس الأموال التي تم جمعها من المستثمرين.الصكوك هي عبارة عن أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تصدرها الجهات الحكومية أو الشركات لتطوير مشاريع تنموية، ويصبح المستثمر بموجبها مالكاً جزئياً للأصل محل التعاقد حتى تاريخ الاستحقاق. أما السندات فهي أوراق مالية حيث يقرض المستثمر الأموال للمصدر حتى تاريخ الاستحقاق. يحصل حاملو السندات على فوائد محددة، بينما يحصل حاملو الصكوك على جزء محدد من الأرباح الناتجة عن الأصل محل التعاقد.

الجدعان: دول الخليج تتمتع بأطر اقتصادية كلية متينة ونمـو اقتصـادي قـوي

أكـد معالـي وزيـر الماليـة الأسـتاذ محمـد بـن عبـد اللـه الجدعـان، خـلال مشـاركته فـي منتـدى قطـر الاقتصـادي الـذي عقـد مؤخـراً بالدوحـة، أن دول مجلـس التعـاون الخليجـي اسـتطاعت أن تنفذ بكفاءة رؤى وخططـا بعيـدة المـدى.

وأوضـح معاليـه فـي جلسـة بعنوان: "تعظيـم القـدرة التنافسـية لـدول الخليـج العربـي عالميـا"، أن دول الخليـج العربي تتمتع بأطـر اقتصادية كليـة متينـة ونمـو اقتصـادي قـوي وكذلك بموقع جغرافي اسـتراتيجي، حيـث تقـع في قلـب ومفتـرق طرق التجـارة العالمية الرئيسـية التي تربط قارات أوروبـا وآسـيا وأفريقيا، وذلك يؤهلهـا لتكـون فـي مقدمـة الـدول التنافسـية بالعالـم.

ولفـت إلـى أن دول الخليـج العربـي نجحت في المحافظة على استقرارها الاقتصادي والمالـي والأمني مقارنة بغيرهـا مـن دول العالـم، مما أسـهم في توفيـر بيئة آمنة ومواتية للأعمال التجاريـة للاسـتثمار، مشـيرا إلـى أن دول الخليـج العربـي أقامت عددا من التحالفـات المختلفـة ومنهـا مجلـس التعـاون الخليجـي، الذي يهـدف إلى تعزيـز التكامـل الاقتصـادي وتيسـير سـبل التجـارة بيـن الـدول الأعضـاء، كمـا يتم التفاوض فـي الوقت الراهن بيـن دول المجلـس بشـأن اتفاقيـة التجـارة الحـرة فيمـا بينها وبيـن عدد مـن الـدول بهـدف توفيـر مزيـد مـن الفـرص المواتيـة وتوسـيع نطـاق وصـول الشـركات من وإلى الأسـواق الخليجية.

وأبان معالي وزير المالية أن الاقتصاد السـعودي يشـهد نمـوا قويـا مـع معدلات جيـدة لنمو القطـاع الخاص ومشـاركة المـرأة في سـوق العمل، واسـتطرد قائـلا: "الجهود مسـتمرة للوصـول إلـى مسـتقبل يعكـس الطموحـات والتطلعـات الوطنيـة".

وعلـى هامـش المنتـدى، ناقـش معالـــي وزيـر الماليـة مـع سـمو سـفير خـــادم الحرميـن الشـريفين لـدى قطـر الأميـــر منصـــور ابن خالـد ومعالـي وزيـر الاقتصـــاد والتخطيـط فيصـل الإبراهيـم ووزيـر الماليـة القطـري علـي الكـــواري العـــلاقـــات الاقتصاديـة التـــي تجمـــع البلـــدين.

كـــذلك التقـى بمدير عـام صندوق النـقـــد الـــدولـــي الســـيـــدة كـــريستالينا جورجيفـا لبحـث تطـورات الاقتصـاد العـالمي، وسـبل تعزيـز التعـــاون بيـن المملكـة والصندوق. كما التقـــى معاليـــه بوزيـر التجـارة الـــدوليـــة والصنـــاعـــة المـــاليزي الأســـتاذ محمد أزميـــن بن علي لبحـــث تطـــوير العلاقات المالية والاقتـصاديـــة وتعزيـــز سـبل التعاون التجـــاري والاستثماري بين البلديـن.

ارتفاع محدود
لمعدل التضخم في المملكة

سجل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية نسبة 2.7% في شهر يونيو 2023، مقارنة بالشهر المماثل من 2022، فيما ارتفع بنسبة 0.2% في شهر يونيو 2023، مقارنة بشهر مايو 2023، وفقاً لبيانات هيئة الإحصاء.

وقالت الهيئة، إن الإيجارات الفعلية للمساكن في المملكة ارتفعت بنسبة 10.8% في شهر يونيو، والتي تأثرت بالزيادة في أسعار إيجارات الشقق بنسبة 22.8%، وكان لارتفاع هذه المجموعة تأثير كبير في ارتفاع التضخم السنـــوي في شهـــر يونيو؛ نظراً لوزنها في المؤشر، إذ يبلغ 21%.

وجاء الارتفاع على أساس سنوي، مع زيادة ارتفاع مؤشر قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 1% متأثرة بارتفاع أسعار اللحوم والدواجن بنسبة 2,3% وقسم السكن والمياه والكهرباء بنسبة 9.1%، إضافة إلى ارتفاع قسم النقل بنسبة 1,6% متأثرا بارتفاع أسعار شراء المركبات بنسبة 1,3%.

من ناحية أخرى، انخفضت أسعار قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 2,3%، متأثرة بانخفاض أسعار الأثاث والسجاد وأغطية الأرضيات بنسبة4,6-%، وكذلك انخفضت أسعار قسم الملابس والأحذية بنسبة 2,9% متأثرة بانخفاض أسعار الملابس الجاهزة بنسبة 4.6%.

حتى لا تحتـــال على نفســـك!

محمد العتيبي

عضو الجمعية السعودية لكتاب الرأي

ليس سرّاً ذلك الاستنفار الذي تعيشه اليوم المؤسسات المالية والجهات الحكومية الإشرافية حول العالم في مواجهة عمليات الاحتيال المالي، وما تطلقه من صيحات متوالية للتصدّي لأساليب الاحتيال الناشئة، والتي تتربّص للإيقاع بالمزيد من الضحايا وتحقيق المكاسب المالية غير المشروعة.

فمع تسارع التقنيات، وتلاحق الابتكارات، والتي من دون شك أسهمت في خلق مفاهيم غير مسبوقة من الخدمات والتعاملات المالية قائمة على السرعة الفائقة والمرونة والسهولة، إلا أن التطور التقني بالمقابل انعكس في مسار آخر على تطور في عمليات التحايل المالي، ونشوء أساليب مستحدثة لم تكن معروفة من قبل، ما يفسر الجهود التوعوية المتنامية من قبل مزودي الخدمات المالية والمصرفية والجهات الإشرافية لمواجهة تلك الأساليب، حفاظًا على سلامة بيئات التعاملات المالية، وصونًا لحقوق العملاء.

وإذا كنا في مواجهة حقيقة أن أساليب الاحتيال متجددة وقابلة للتغير يومًا بعد يوم، لا سيما في ظل ما تتيحه حلول التقنية الذكية اليوم من منافذ بديلة أمام المحتالين للإيقاع بضحاياهم، إلا أن الحقيقة الثابتة وغير القابلة للتغير تكمن في أن "الوعي" هو خط الدفاع الأول والأخير في معركة التصدّي لعمليات الاحتيال المالي، وأن "العميل" هو من يمتلك صلاحية منح بطاقة العبور للمحتالين لإيقاعه في براثن غاياتهم.

وتتضح هذه الحقيقة إذا ما تتبعنا بعمق جوهر الرسائل التوعوية التي تطلقها الجهات المعنية حول العالم في مواجهة الخطر المشترك. فكما تتفق تلك الجهات على تعريف "الاحتيال المالي" بأنه: الاستيلاء على مال الغير دون حق بارتكاب فعل أو أكثر ينطوي على استخدام أي من طرق الاحتيال، بما فيها الكذب أو الخداع أو الإيهام، فإنها جميعها تتفق كذلك على أن "وعي العميل" ويقظته يمثلان الدرع الآمنة له من أي محاولة تصب في هذا الاتجاه، مع التركيز دومًا على أن إفشاء البيانات الشخصية والمصرفية والتهاون في تداولها بيت القصيد ونقطة الصلة التي تجمع بين أغلب أساليب الاحتيال المالي وأشكاله.

فاندفاع البعض للربح السريع، والتوهم بفرصة تحقيق الثراء الفوري، والرغبة في الفوز بالجوائز، مع فطرة الإنسان الطبيعية بالثقة بالآخرين، تمثل فيما بينها احتياجات وخصائص نفسية يلجأ إليها المحتالون للإيقاع بضحاياهم، يضاف إلى ذلك التجاوب دون تحقق مع الرسائل الإلكترونية وروابط المواقع الوهمية والمزيفة، وتجاهل تعليمات استخدام القنوات الرقمية المصرفية، وغير ذلك من السلوكيات المبنية على التهاون وعدم الاكتراث، والتي تشرع أبوابًا واسعة أمام "العملاء" للوقوع بالمصيدة بأنفسهم، وإنجاح خطط المحتالين وتحقيق مرادهم.

بكل تأكيد فإن التلويح المستمر بخطر تنامي عمليات الاحتيال المالي، والتنبيهات المتعالية إلى ضرورة توخي الحذر من أساليب الاحتيال المستجدة، لا يعني بأي شكل من الأشكال ثني "العملاء" والجمهور عن تقليل الاعتماد على التعاملات المالية عبر القنوات الرقمية، بل على العكس تمامًا، إذ إن المصرفية الرقمية باتت تمثل اليوم واقعًا لا يمكن التراجع عنه أو العزوف عن الاستعانة بها، نظرا لما تتيحه من آفاق رحبة من الراحة والسهولة والمرونة المدعومة بأقصى معايير الحماية والأمان. وما زال المستقبل يبشّر بالمزيد من الحلول القائمة على مبتكرات التقنية كالذكاء الاصطناعي والروبوتات. فالإحصاءات تشير اليوم إلى أن نحو 99% من العمليات المالية والمصرفية يمكن تنفيذها من خلال القنوات المصرفية الرقمية البديلة، يضاف إلى ذلك الاعتماد المتزايد على عمليات الدفع والشراء الإلكتروني مقابل تراجع الاعتماد على تعاملات الأوراق النقدية.

وفي المملكة، لا يمكن تجاهل الخطوات السبّاقة التي قطعتها الجهات الحكومية والمؤسسات المصرفية السعودية في سبيل تعزيز بيئة التعاملات المالية، لتكون من بين الأقل تسجيلًا لعمليات الاحتيال المالي على المستوى العالمي، مع التطور النوعي والمتسارع للمصرفية الرقمية الآمنة.

خلاصة القول، إن الاستفادة القصوى من التقنيات لتلبية الاحتياجات المالية والمصرفية، تستدعي مواكبتها بالوعي اللازم الذي يقي من الاستخدام السلبي والأغراض غير السليمة لتلك التقنيات، وسيبقى الوعي حجر الزاوية في تفويت الفرص أمام المحتالين وتبديد غاياتهم، وحتى لا تكون "أنت" أول من يحتال على نفسه!

معلقاً على البيان الختامي لخبراء صندوق النقد الدولي

الجعيد: رؤية 2030 رسمت الخطوط العريضة للاقتصاد السعودي واتسمت بالتنوع

قال خبراء صندوق النقد الدولي في بيانهم الختامي الذي صدر عقب اختتام زيارتهم للمملكة بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2023م، إن الاقتصاد السعودي يشهد نموًا ملحوظًا نتيجة الانتعاش القوي في الاستثمار الخاص، واستمرار الوتيرة القوية لنمو القطاع غير النفطي، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وأشاد خبراء الصندوق باستمرار تنفيذ أجندة الإصلاحات الهيكلية لرؤية السعودية 2030 نحو اقتصاد مستدام وأكثر إنتاجية، موضحين أنها شهدت تقدمًا ملحوظًا في مجال الرقمنة، والبيئة التنظيمية وبيئة الأعمال، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، مؤكدين أن تنفيذ برنامج الإصلاحات الطموح سيساعد في تحقيق نمو قوي وشامل ومستدام.

وأشاروا إلى أن المملكة العربية السعودية هي أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نمواً في عام 2022م، وأن معدلات البطالة بين السعوديين شهدت انخفاضاً إلى أدنى مستوياتها التاريخية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل إلى نحو 36 بالمئة في عام 2022م متجاوزاً بذلك مستهدف رؤية السعودية 2030. وأوضح خبراء الصندوق أنه بالرغم من ازدهار النشاط الاقتصادي، فإن التضخم في المملكة لا يزال منخفضاً، ويُتوقع أن تظل معدلاته محتواة خلال العام الحالي 2023م. كما توقعوا استمرار الوتيرة القوية لنمو القطاع غير النفطي.

وفيما يتعلق بالحساب الجاري للمملكة، لفت البيان إلى أنه حقق في عام 2022م أعلى فائض له خلال عشر سنوات، متوقعا أن تستقر الاحتياطيات عند مستويات ملائمة. كما أكد أن الدين العام يعد منخفضاً وعند مستويات مستدامة، مع توفر حيز مالي لدى المملكة يمكنها من مواجهة التحديات، مبينا أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال هو السياسة المناسبة نظراً لهيكل الاقتصاد السعودي.

إضافة إلى ذلك، أشار البيان إلى قوة النظام المصرفي السعودي وعدم وجود تداعيات مباشرة من الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة، موضحا أن أداء القطاع المصرفي القوي يستند إلى الجهود المستمرة لتحديث الأطر التنظيمية والرقابية.

كما رحب خبراء صندوق النقد الدولي بخطط المملكة الجارية لزيادة الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة من خلال برامج زيادة الكفاءة، والاستفادة من تقنيات استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه، إضافة إلى اعتزامها أن تصبح أكبر مصدر للهيدروجين في العالم.

نمو الأنشطة غير النفطية

وتعليقاً على بيان خبراء صندوق النقد الدولي، أوضح الأكاديمي والكاتب الاقتصادي الدكتور بندر الجعيد، لمجلة متمم، أن تحقيق الاقتصاد السعودي هذه المستويات جاء نتيجة الإصلاحات الاقتصادية في ضوء رؤية 2030، والتي قطعت الوزارات والهيئات بها شوطاً كبيراً في تحسين وتهيئة الظروف الاقتصادية والاستثمارية لخلق بيئة أعمال ملائمة لتحفيز القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمار في الاقتصاد الرقمي من خلال التوسع في برنامج التحول الرقمي وزيادة الاستثمار في صناعة الطاقة المتجددة، ومؤخراً الإعلان عن أربع مناطق اقتصادية خاصة والتي تتوافق مع عدة استراتيجيات وطنية.

وأضاف أن رؤية 2030 رسمت الأُطر العريضة للاقتصاد السعودي واتسمت بالتنوع في المبادرات والمرونة في التعامل مع الأزمات والمتغيرات الطارئة، ولفت إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي بأن يظل زخم نمو الأنشطة غير النفطية بمتوسط 5% خلال 2023، تضع الكثير من العبء على المؤسسات التنفيذية والإشرافية لمحاولة تحقيق المستهدفات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وأبان أن الالتزام بالخطط والمسار والمراجعة الدورية هو السبيل الوحيد للمحافظة على المكتسبات الاقتصادية المتحققة للاقتصاد المحلي، وأكد أن السعودية تستطيع من خلال التعاون المشترك والاستثمارات البينية مع الدول المحيطة والشركاء الاستراتيجيين تحقيق تقدم في عدة صناعات قابلة للتصدير، وتأتي جمهورية الصين الشعبية في مقدمة الدول التي لديها اهتمام بتطوير مستوى العلاقة الاقتصادية مع المملكة لتصل لمستوى الشراكة التنموية والاستثمارية، مما يعود بالنفع على قطاعات وطنية مثل التقنيات المتقدمة، وصناعة المركبات والآلات، وصناعة وصيانة السفن.

المملكة تواصل تقدمها في مؤشرات تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2023

حققت المملكة المرتبة 17 عالمياً من أصل 64 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، لتصبح من الدول الـ20 الأولى لأول مرة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD.

وبحسب التقرير تقدمت المملكة 7 مراتب في نسخة العام 2023م، مدعومةً بالأداء الاقتصادي والمالي القوي في عام 2022م، وتحسن تشريعات الأعمال، ما جعلها في المرتبة 3 بين دول مجموعة العشرين لأول مرة، متفوقةً بذلك على دول ذات اقتصادات متقدمة في العالم مثل: كوريا الجنوبية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، الهند، المملكة المتحدة، الصين، المكسيك، البرازيل، تركيا، وذلك وفق منهجية التقرير التي تغطي جوانب مختلفة للتنافسية.

وتحسن ترتيب المملكة في ثلاثة من المحاور الأربعة الرئيسية التي يقيسها التقرير، وهي: محور الأداء الاقتصادي وتقدمت فيه من المرتبة الـ 31 إلى المرتبة الـ 6، ومحور كفاءة الحكومة وتقدمت فيه من المرتبة الـ 19 إلى المرتبة الـ 11، ومحور كفاءة الأعمال وتقدمت فيه من المرتبة الـ 16 إلى المرتبة الـ 13، فيما حافظت على مرتبتها السابقة 34 في محور البنية التحتية.

وساهمت الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في المملكة في الوصول إلى المراتب الثلاث الأولى في 23 مؤشراً، منها المرتبة الأولى عالمياً في مؤشرات أبرزها: كفاءة المالية العامة، تفهم الحاجة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، تمويل التطور التقني، دعم شراكات القطاعين العام والخاص للتطور التقني، والمرتبة الثانية عالمياً في مؤشرات: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نمو التوظيف على المدى البعيد، قدرة الحكومة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، التماسك الاجتماعي، تشريعات البطالة، الأمن السيبراني، دعم البيئة القانونية لتطوير وتطبيق التقنية.

كما جاءت المملكة الثالثة عالمياً في مؤشرات: قدرة الاقتصاد على الصمود، معدلات التضخم لأسعار المستهلك، التحول الرقمي في الشركات، الرسملة السوقية لسوق الأسهم، توافر رأس المال الجريء.

كفـــاءة إدارة
المـوارد الاقتصاديـــة

فدوى سعد البواردي

خبيرة تقنية وتخطيط استراتيجي

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإداريـــة في شهر يونيو من كل عام هو تقرير مفصل لتقييم نحو 64 دولة حسب كفاءتها في إدارة مواردها لتحقيق الازدهار لشعوبها، وهو يرتكز في تصنيفه على أربعة محاور رئيسية، يندرج تحتها 20 محوراً فرعياً. وتتضمن المحاور الرئيسية محور الأداء الاقتصادي الذي يقيسه 81 مؤشراً، ومحور الكفاءة الحكومية الذي يقيسه 73 مؤشراً، ومحور كفاءة الأعمال الذي يقيسه 75 مؤشراً، ومحور البنية التحتية الذي يقيسه 106 مؤشرات. وفي تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية للعام 2023م، حققت المملكـــة المركـــز 17 عالمياً بعد أن كانت في المركز 24 في العام الماضي 2022م، ويرجع ذلك التقدم إلى العديد من العوامل والإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قادتها المملكة خلال السنوات القليلة الماضية والتي ساهمت في مواصلة دفع عجلة التنمية المستدامة والنمو، على الرغم من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية المختلفة التي تواجه اقتصادات العالم اليوم، نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية وآثار جائحة كورونا وغيرها من التحديات، والتي قد تؤثر على مسار نمو الاقتصاد المحلي وآفاقه المستقبلية.كما يرجع ذلك التقدم إلى المساحة المالية الإضافية التي أتاحها الأداء الاقتصادي الإيجابي الذي شهدته المملكة منذ انطلاق رؤية 2030، والذي بدوره انعكس على المؤشرات المالية العامة، ومكّن من تسريع الإنفاق على البرامج والمشاريع والاستراتيجيات المرتبطة بالرؤية، مما عجّل من تحقيق عوائد اقتصادية ومكاسب اجتماعية.كذلك عملت حكومة المملكة؛ وفي سياق خلق قطاع مالي متنوع وتطوير سوق مالية متقدمة؛ على تطوير القطاع المالي، وتمكين القطاع الخاص ودعم ارتفاع معدلات التوظيف، وكذلك استمرت الحكومة في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وتعزيز الإيـــرادات غير النفطية، حيث نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.4%، مما يضمن وجود مصادر مستقرة من الإيـــرادات وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. وتتويجا لهذه الجهود، فقد أكد خبراء صندوق النقد الدولي في تقييمهم الأخير الصادر في شهر يونيو 2023 أن المملكة أصبحت أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نمواً في عام 2022م، وأن معدل البطالة بين السعوديين شهد انخفاضاً إلى أدنى مستوياته على الإطـــلاق، بالإضافة إلى ارتفاع معدل مشاركة المرأة خلال عام 2022م إلى نحو 36 بالمئة، متجاوزاً بذلك مستهدف رؤية السعودية 2030.كما أشاد الخبراء باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية للرؤية نحو اقتصاد أخضر وأكثر إنتاجية، إضافة إلى التقدم المحرز في مجالات الرقمنة والبيئة التنظيمية وبيئة الأعمـــال، ومشاركة المرأة في القـــوى العـــاملـــة، وزيـــادة استثمارات القطاع الخاص، واستمـــــرار الوتيرة القوية لنمو القطاع غير النفطي ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وحسب تقييم خبراء صندوق النقـــد سيساعـــد استمـــــرار تنفيذ برنامج الإصلاحات الطموح في تحقيـــق نمـــو قوي وشامل ومستدام على المديـــن المتوســـط والبعيـــد.

إطلاق برنامج

"أساسيات التخطيط المالي متوسط المدى" وبرنامج "القادة الماليين"

أطلقت وزارة المالية، ممثلةً في مركز المهارات المالية النسخة الأولى من برنامج "أساسيات التخطيط المالي متوسط المدى".

وأكد مساعد وزير المالية للشؤون المالية ياسر القهيدان، أن البرنامج تم تصميمه من قبل مركز المهارات المالية بالتعاون مع وحدة التخطيط المالي متوسط المدى بشكل تطبيقي عملي يتضمن دراسة لحالات بعض الحكومات الأخرى، وفقاً لأفضل الممارسات المحلية والعالمية في القطاع المالي العام، بما يساعد في فهم أهداف وسياسات التخطيط المالي متوسط المدى والأطر الرئيسية، بما في ذلك إطار الإنفاق متوسط المدى وإطار الإيرادات متوسط المدى وكيفية تفاعلها مع استراتيجية السياسة الكلية.

وأشار إلى أن البرنامج يُعد ترجمة لمستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تحسين دورة إعداد الميزانية العامة للدولة عبر بناء إطار للتخطيط المالي متوسط المدى، بما يُمكّن من رفع كفاءة التخطيط المالي للميزانية على المدى المتوسط عبر مواءمة الإطار المالي متوسط المدى مع احتياجات الإنفاق الاستراتيجية للجهات الحكومية، والانتقال التدريجي إلى مرحلة التطبيق الشامل للميزانية متعددة السنوات، بحيث يوفر منظورا مستقبليا متعدد السنوات يأخذ بالحسبان إطار النفقات، وإطار الإيرادات المتوقع ويُدمج مع إطار الاحتياج الاستراتيجي الحكومي، بما يحقق الاستدامة المالية والاستمرارية للموازنة العامة.

من جانبه، أوضح وكيل وزارة المالية للميزانية العامة هيثم الطريف، أن البرنامج استهدف تقديم منظور

شامل، وبناء فهم مشترك عن أساسيات وأطر التخطيط المالي متوسط المدى، لافتا إلى أن أنشطة البرنامج ركزت على تنمية مهارات المشاركين في التخطيط المالي.

بدوره، نوه الرئيس التنفيذي لمركز المهارات المالية عبد الله مجرشي إلى أن فعاليات البرنامج امتدت لأربعة أيام وقدمها نخبة من خبراء الجهات المالية المحلية والعالمية باللغة الإنجليزية، وغطت أربع وحدات رئيسية شملت محاضرات وورش عمل هدفت إلى تعزيز مهارات المشاركين من الأخصائيين والمديرين الماليين من عدة جهات حكومية.

وأوضح أنه سيتم تدريب ما يقارب 250 موظفاً وموظفة خلال العام الحالي 2023، لافتاً إلى أن معايير الترشح للبرنامج تتضمن: أن يكون المتدرب لديه خبرة في جهة عمله الحالية لا تقل عن سنتين، وألا تقل خبرته العملية بشكل عام عن ثماني سنوات، وأن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس أو أعلى، وأن يشغل وظيفة أخصائي أو مدير بالإدارات المالية، وأن تكون لديه المعرفة اللازمة بالمهارات التقنية وأن يكون ذا مستوى متقدم في اللغة الإنجليزية، مع التفرغ الكامل خلال فترة التدريب.

القادة الماليون

من جهة أخرى، أطلقت وزارة المالية مؤخراً برنامج القادة الماليين في نسخته الثانية والذي ينظمه مركز المهارات المالية بوزارة المالية بالتعاون مع أكاديمية التميز المالي والمحاسبي و IE BUSINESS SCHOOL في مدينة الرياض، بحضور عدد من قيادات الوزارة، وبمشاركة عدد من قادة القطاع المالي بالجهات الحكومية وعدد من المشاركين من الشركات المالية والمحاسبية العالمية.

ويُعد برنامج القادة الماليين باكورة برامج مركز المهارات المالية في تطوير وصقل المهارات القيادية والمالية، ويشارك في تنظيمه جهات متخصصة محلية وعالمية، ويهدف إلى تنمية قدرات مالية متميزة للقطاع المالي العام بصفة متجددة ومؤسسية.

وأوضح معالي رئيس اللجنة التوجيهية الأستاذ عبد العزيز الفريح، أن تنظيم هذا البرنامج يأتي في إطار سعي الوزارة لتمكين الجهات الحكومية من التخطيط المالي متوسط المدى إحدى أهم المبادرات المرتبطة ببرنامج الاستدامة المالية. كما يأتي مواكباً للتوجه الحكومي في تدشين مبادرات تنمية القدرات، وانطلاقاً من الدور الحيوي الذي يلعبه رأس المال البشري كممكن لتحقيق أهداف هذا البرنامج، وسعياً لتطوير موظفي القطاع المالي العام، وتحديداً القادة الماليين.

"البنوك السعودية" والتـــوعيـــة المـــاليـــة

رابعة الشميسي

أمين عام لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية

في عالمنا المالي المعاصر، أصبحت التوعية والمعرفة المالية من الأمور الضرورية لتحقيق النجاح المالي والاقتصادي، حيث إن التركيز على استهداف فئة الطلاب والطالبات يلعب دورًا حاسمًا في بناء أسس مالية قوية وصحية تنعكس إيجابا على المجتمع. وعندما نتحدث عن المعرفة المالية والتوعية، فإننا نشير إلى معرفة المفاهيم المالية وقدرتنا على تطبيقها في حياتنا اليومية، تلك المعرفة المالية تساعدنا على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة والمستدامة، والتي تنعكس آثارها بشكل كبير على حياتنا من حيث القدرة على إدارة المال بشكل صحيح.

لذلك سعينا باجتهاد في لجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية للقيام بدورنا في نشر المعرفة والمفاهيم المالية الأساسية من خلال عدد من البرامج والنشاطات منذ انطلاقنا في عام 2006، حيث قمنا بخطوات استهداف كافة أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته عبر مبادرات ونشاطات وقنوات مختلفة.

ويعتبر برنامج "واعي المصرفي" أحد أهم البرامج التي تهدف إلى رفع الوعي المالي وثقافة الادخار بين الطلاب ومنسوبي القطاعين الحكومي والخاص، إذ يشمل البرنامج دورات تدريبية وورش عمل لزيادة الوعي المصرفي، ونجح البرنامج في نسخته الأولى في تحقيق مستهدفاته، فتمت إقامة محاضرات للتوعية المالية في أكثر من 90 مدرسة وجامعة، نُفِّذت من قِبل 24 مدربا وخبيرا، وعرضت لقاءات توعوية لدى أكثر من 60 جهة حكومية وخاصة، مع ترجمة عدد من المحاضرات واللقاءات إلى لغة الإشارة، وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج أكثر من 3 ملايين مستفيد، وخلال هذا العام، تم إطلاق البرنامج بنسخته الثانية بمستهدفات جديدة ووصول أكبر لمختلف الفئات.

ومن خلال استراتيجية نشر المعرفة، رعت اللجنة الإعلامية للبنوك برنامج "سفير متمم" الذي أطلقه مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) بالشراكة مع الأكاديمية المالية، وهو يركز على نشر ثقافة الوعي المالي للطلاب والطالبات.

وكوننا ندرك أهمية المعرفة الكافية بالتقنيات المالية الحديثة والتي تلعب دورا حاسماً في تجنب الاحتيال المالي، سعينا جاهدين للتركيز على هذا الجانب بالتوعية ضد الاحتيال المالي، ونشر الطرق الآمنة والصحيحة للتعاملات المالية عبر الإنترنت وتمكين الأفراد من التعرف على علامات الاحتيال المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة والصحيحة، وذلك من خلال عدد من النشرات التوعوية المختلفة وإطلاق حملات توعوية ضخمة تستهدف العديد من أفراد وفئات المجتمع.

إن الثقافة المالية تكمن في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية مدروسة ومسؤولة، وفهم الأساسيات المالية والتحليل المالي، وتطوير مهارات الادخار والاستثمار وإدارة الأموال وغيرها، إلى جانب تعزيز الاستقلالية المالية المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل، كل تلك الأهداف ساهمت في تسارع العديد من الجهات المالية بإطلاق مبادرات مجتمعية مختلفة تساهم في توفير الموارد والأدوات التعليمية اللازمة بهدف تطوير تطبيقات مالية ذكية وإقامة الدورات والندوات والتركيز على التعاون مع عدد من الجامعات والمدارس لخلق بيئة معرفية مستدامة.

Maziah

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center